الفصل الثامن

علم الاجتماع الاقتصادى*

تمهيد :

يكاد يجمع المشتغلون بالعلوم – فى الوقت الحاضر – أنه برغم إمكانية تحديد نطاق هذه العلوم على نحو يسمح بتمييز موضوع البحث فى كل منها على حدة إلا أن الحياة الاجتماعية بجوانبها الاقتصادية ، والسياسية ، والدينية متساندة ومتبادلة التأثير فى الواقع . والجانب الاقتصادى للحياة الاجتماعية هو أحد الفروع الأساسية التى يعنى بدراستها علم الاجتماع ؛ وإذا كنا نسعى فى هذا الصدد إلى التركيز على هذا الجانب ، فإذ ذلك لا يعنى أننا نقدم بحثًا فى الاقتصاد . بل إن هدفنا الأساسى هو تقديم صورة واضحة للعلاقات المتبادلة بين الجوانب الاقتصادية الخالصة . والجوانب غير الاقتصادية التى تؤثر فيها وترتبط معها فى سياق الحياة الاجتماعية ونسيجها المتشابك . وهذا الموضوع الذى ندرجه عادة تحت مصطلح « علم الاجتماع الاقتصادى » .

والواقع أن ما يجعل تحديد نطاق علم الاجتماع الاقتصادى أمرًا تواجهه بعض الصعوبات . أن نمو هذا العلم قد جاء نتيجة لمساهمات قدمتها ميادين متعددة . فقد أسهم فى نموه الاقتصاديون . وخبراء علاقات العمل ، وعلماء الاجتماع الصناعى ، وعلم النفس الصناعى . والديموجرافيا ، والأنثروبولوجيا الاقتصادية ، والباحثون فى سوسيولوجية العمل ، وسوسيولوجية المهن . وسوسيولوجية التنظيم ، وغير ذلك من الميادين . وإزاء هذا التنوع فى أصول علم الاجتماع الاقتصادى ، سوف نحاول أن نحدد خصائصه المتميزة فى ضوء الإجابة عن ثلاثة تساؤلات أساسية هى :

أولاً : ما هو علم الاجتماع الاقتصادى ؟ وما هى موضوعاته الأساسية ؟

ثانيًا : ما الذى نعرفه بالفعل عن هذا الميدان . وما النتائج التى أمكن التوصل إليها ؟ وما هو مقدار الثقة فى تلك النتائج ؟ . .

---

* أعد هذا الفصل الدكتور محمد على محمد اعتمادًا على المصدر التالى :

Smelser. N. The Sociology of Economic life; (N.Y., Prentice Hall, Foundations of Modern Sociology Seriesl 1963).

ثالثًا : وأخيرًا هل ثمة موضوعات نظرية أو تجريبية مازلنا نجهلها فى هذا الميدان ؟

ولسوف نحاول الإجابة عن هذه التساؤلات من ثلاث زوايا متكاملة ، تتمثل فى تاريخ العلم ، وموضوعه ، ثم التحليل السوسيولوجى للعمليات الاقتصادية .

أولاً : الأصول التاريخية لعلم الاجتماع الاقتصادى :

حظيت موضوعات علم الاجتماع الاقتصادى بمناقشات واسعة خلال القرنين الماضيين أسهم فيها أبرز مفكرى هذا العصر . ويمكننا أن نحصل على صورة متكاملة للأصول التاريخية لعلم الاجتماع الاقتصادى ، إذا ما تتبعنا تلك الأصول فى الفكر الاقتصادى ، ثم الفكر السوسيولوجى ، وبعض الميادين الأخرى المرتبطة بهما .

والواقع أن تاريخ الفكر الاقتصادى يعكس لنا محاولات الاقتصاديين المتعددة فى مناقشة الجوانب السوسيولوجية للحياة الاقتصادية ، وتمثل تلك المحاولات ثروة هائلة من الأفكار الاجتماعية التى تحتاج إلى دراسة مستقلة . إلا أننا سوف نحصر نطاق دراستنا التاريخية للفكر الاقتصادى فى ثلاثة اتجاهات أساسية تتمثل : أولا : فى الشخصيات الاقتصادية البارزة التى أسهمت فى هذا الميدان ، وثانيًا سوف نركز على المساهمات السوسيولوجية بغض النظر عن القيمة الاقتصادية لكتاباتهم ، ثم ثالثًا : سيحظى البعد السياسى فى الحياة الاجتماعية بأهمية خاصة ،وذلك كاستجابة لطبيعة التراث الذى ساد خلال القرن التاسع عشر حيث كان الاقتصاد فى جوهره اقتصادًا سياسيًا .

سيطرت نظرية التجاريين Mercantilism على الفكر الاقتصادى الأوربى خلال القرنين السابع عشر والتاسع عشر . وتعبر هذه النظرية عن مجموعة من الأفكار المتباينة ، والأحكام القيمية ، وبعض التأملات النظرية حول طبيعة الحياة الاقتصادية ، ولقد أسهم فى نموها الفلاسفة ، ورجال الأعمال ، ورؤساء الدول والمشرعون ، ولذلك جاءت فى جوهرها مجموعة متناثرة من الأفكار التى لا ترقى إلى مستوى النظرية الاقتصادية المتكاملة . وتذهب هذه النظرية إلى أن ثروة الأمة تتمثل فيما تحوزه من نقود ، ومعادن نفيسة كالذهب والفضة . ولذلك فالعمل الذى لا يوجه لإنتاج السلع للتصدير ، فى مقابل الذهب والفضة ، لا يعتبر عملا منتجًا ، ويرجع ذلك إلى أن هدف السياسة التجارية يتمثل فى تحقيق فائض من الصادرات على الواردات يضمن تدفق المعدن النفيس إلى الدولة . ويتعين على الدولة أن تظل محافظة باستمرار على ملكية هذه الثروة .

ومن ناحية أخرى ، تربط نظرية التجاريين بين الثروة* والقوة . فالقدرة على تحقيق قدر كبير من قوة الدولة يتوقف على زيادة الثروة القومية [١] ، كما أن الثروة هى رصيد الدولة من القوة . بمعنى أنه لا يمكننا أن نضع تمييزًا قاطعًا بينهما . وهذا فى الواقع هو الذى يجعل أصحاب تلك النظرية يربطون بين السياسة الاقتصادية فى توجيه الثروة ، وبين الدولة . فالدولة لابد وأن تستخدم مالديها من قوة من أجل السيطرة على الثروة ، وزيادة معدلاتها ويتحقق ذلك بالتدعيم السياسى والاقتصادى الذى تقدمه الدولة للصناعات التى تنتج سلعًا للتصدير ، وتحكمها فى تصدير المعادن النفيسة . ومعنى هذا كله أن التجاريين يربطون النسق السياسى بالنسق الاقتصادى . من أجل تحقيق مزيد من الثروة ، وبالتالى مزيد من القوة للدولة .

ولقد كان آدم سميث أظهر من انتقد نظرية التجاريين فى دراسته الشهيرة عن ثروة الأمم ، ذلك أن سميث يعارض الفكرة الأساسية للتجاريين التى تذهب إلى أن ثروة الأمم هى ما تحوزه من نقود ومعادن نفيسة ، فالثروة فى رأيه تكمن فى الإنتاج أو « القدرة على إنتاج السلع الضرورية لتحقيق الرفاهية فى الحياة » . أما النقود فهى وسيلة للتبادل ، ويعتمد مستوى الإنتاج على التقسيم الاقتصادى للعمل الإنتاجى . فكلما ازداد التخصص ، أدى إلى زيادة فى الإنتاج ، كما يعتمد مستوى التخصص فى العمل على حجم الأسواق المتاحة للإنتاج ، وكمية رأس المال . ومعنى ذلك أن الدولة لا يتعين أن تتجه نحو تركيز الثروة داخلها ، كما هو الأمر بالنسبة للمعادن النفيسة ، بل إن جهد الدولة يتجه نحو خلق الأسواق لتوزيع المنتجات .

ولا يعارض آدم سميث تمامًا نظرية التجاريين عن القوة ، بل يحاول تعديل العلاقة بين القوة والثروة . فهو وإن كان لا ينكر أن قوة الدولة ترتكز على الثروة ، إلا أنه يرفض فكرة التجاريين القائلة بأن الدولة يتعين عليها أن تمارس سياسة اقتصادية معينة تنطوى على تشجيع لبعض الصناعات دون غيرها ، أو خلق احتكارات معينة ، أو تحديد أسعار بعض السلع . بل إن الدولة – فى رأيه – يجب أن تمنح القوة للنسق الاقتصادى ، بمعنى أنه فى ضوء المبدأ الشهير « دعه يعمل Lassez-Faire » سوف تمنح الدولة العملاء التجاريين وأصحاب الأعمال ، والمنظمين القدرة على تنظيم أنفسم بأنفسهم ، دون أن تمارس أى نشاط تنظيمى . فالقوة إذن تكمن فى النسق الاقتصادى ذاته ، وليست شيئًا مفروضًا عليه من الخارج . ومع ذلك فالدولة لن تكون سلبية

الثروة Wealth مصطلح اقتصادى أساسى يشير إلى الأشياء المادية النافعة . وهى من وجهة نظر الفرد تمثل كل الممتلكات التى لها قيمة تبادلية . بمعنى السلع التى لها أسعار مقررة فى الأسواق . وهى تعنى من وجهة نظر المجتمع كافة السلع . بما فى ذلك السلع المملوكة ملكية جماعية . كالمرافق العامة . والطرق . والمناجم والسكك الحديدية ... إلخ . المترجم

تماماً ، ولكنها تعمل باستمرار على إيجاد الصيغة القانونية والنظامية التى تشجع المشروعات التجارية عموماً[٢] .

أما كارل ماركس K. Marx (١٨١٨ – ١٨٨٤) . فقد كانت أفكاره أكثر تعقيداً من الأفكار السابقة ، حيث حاول أن يؤلف بين مجموعة من الاتجاهات المتباينة تجمع بين المثالية الألمانية ، والاشتراكية الفرنسية ، والاقتصاد الإنجليزى . لكى يعرضها فى نسق فكرى متميز . أسهم به فى نمو الأفكار الاقتصادية والاجتماعية بشكل ملحوظ . ويعتقد ماركس أن كل مجتمع أيًا كانت المرحلة التاريخية التى يمر بها – يعتمد على أساس اقتصادى ، هو الذى يطلق عليه « قوى الإنتاج » ، أو الإجراءات الطبيعية والتكنولوجية للنشاط الاقتصادى ، هذا فضلاً عن « العلاقات الاجتماعية فى الإنتاج ، وهى تمثل التنظيمات الإنسانية العديدة التى تصاحب كل صورة من صور الإنتاج ، أما قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج فيشكلان معًا البناء الاقتصادى أو الأساس الحقيقى للمجتمع .

والأساس الاقتصادى هو البناء التحتى الذى ينهض عليه البناء الفوقى Super Structure كله ، والذى يمثل مجموعة النظم القانونية والسياسية والدينية والجمالية . « فمجموع علاقات الإنتاج هى التى تشكل البناءالاقتصادى للمجتمع ، وهى الأساس الحقيقى الذى ينهض عليه البناء الفوقى القانونى والسياسى . . وشكل الإنتاج هو الذى يحدد طابع العمليات الاجتماعية والسياسية ، والروحية فى المجتمع »[٣] .

ويرى ماركس أن النتاج الأساسى للعلاقات الاجتماعية فى الإنتاج ، هو البناء الطبقى أو انقسام المجتمع إلى طبقة ثرية حاكمة . وطبقة فقيرة ضعيفة . وقد حلل ماركس النظام الرأسمالى وانتهى إلى أنه ينطوى على طبقتين هما : البورجوازية والبروليتاريا ؛ فالبورجوازية هى الطبقة التى لها السيطرة على وسائل الإنتاج ، وبالتالى توجه العملية الإنتاجية ، وهى التى تحصل دائماً على ثمار الإنتاج . أما البروليتاريا فهى تمثل العمال الأجراء ، الذين يمارسون العمل بالفعل ، ولا يحصلون على عائد عملهم . ويدعم هذا الانقسام الطبقى . البناء الفوقى للمجتمع . فهو يرعى باستمرار مصالح البورجوازية . ويحافظ عليها ، حيث تمارس الدولة قهرًا على العمال ، لكى يظلوا فى حالة البؤس والخضوع ، ويزيد من بؤس الطبقة العاملة ، إيديولوجية خادعة تقوم على الدين ، بحيث تضع العمال دائماً أمام سراب خادع ، يبرر لهم شقاء الدنيا بسعادة الآخرة .

وهكذا يكشف تحليل ماركس عن علاقة وظيفية إيجابية بين الاقتصاد والقوى السياسية . فالرأسمالى يملك القوة نتيجة لمكانته فى النسق الاقتصادى ، فهو يبيع ويشترى خدمة العمال بأرخص

الأثمان ، أما العامل فليس لديه إلا عمله لكى يعرضه فى سوق العمل ، ويحصل فى مقابله على الأجر ، وبذلك يمارس صاحب العمل ضروباً من الاستغلال ، تتمثل فى إطالة يوم العمل ، وإجبار العامل على تشغيل زوجته وأبنائه ، وفصل العمال ، واستبدالهم بالآلات . . إلخ .

إلا أن الأمر لن يستمر على هذا النحو ، فكل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادى تحمل فى طياتها بذور فنائها ، فتراكم استغلال البورجوازية للبروليتاريا ، وازدياد المنافسة فى المجتمع الرأسمالى ، سوف يؤدى إلى كساد اقتصادى يستجيب له العمال فى البداية على نحو غير منظم بتحطيم الآلات أو الإضرابات ، ثم لا يلبث أن ينتظم سلوكهم نتيجة لازدياد وعيهم السياسى ، وانتمائهم للنقابات ، فيطالبون بتخفيض ساعات العمل اليومى ، ويشكلون جمعيات تعاونية . . إلخ ، وبنضج هذه الحركة تنبثق الثورة الحتمية الحزبية ، فتحطم النظام الرأسمالى وتقيم بدلاً منه نظاماً اشتراكياً .

وخلاصة هذا كله . أن العلاقة بين السياسة والاقتصاد لن تظل علاقة وظيفية إيجابية ، بل سوف تتحول إلى علاقة غير وظيفية ، بعد أن يبلغ العمال مرحلة معينة من النضج السياسى ، فلن تعمل القوى السياسية بعد ذلك فى خدمة النظام الاقتصادى بل إن الثورة السياسية ، وليس السلوك الاقتصادى ، هى التى تحطم الرأسمالية ، تلك هى العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، والتى تنتهى بثورة حتمية ، لا بديل لها .

أما المفكر الاقتصادى الثالث ، فهو جون مانيارد كينز J.M. Keynes (١٨٨٣ – ١٩٤٦) ، الذى يمثل موقف المعارضة من الاقتصاد الكلاسيكى ، وبخاصة نظريات ألفرد مارشال A. Marshall (١٨٤٢ – ١٩٢٤) ، وساى J.B. Say A.C. Pigou (١٨٧٧ – ١٩٥٩) ، حيث يرى أنه يمكن النظر إلى مستوى الدخل الاقتصادى والعمالة من زاويتين :

الأولى : هى العائد على الأفراد ، حيث يتكون دخل المجتمع من نسبة العائد الذى ينفقه الأفراد فى الاستهلاك ، فضلاً عن النسبة التى تحتجز كمدخرات Savings .

والزاوية الثانية : هى الإنتاج ، حيث يتكون الدخل فى هذه الحالة من السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية ، ومعنى ذلك أن الدخل يتلخص فى المعادلة الآتية : الاستهلاك + المدخرات * = الاستهلاك + الاستثمار ** .

---

* الادخار Saving يعنى الامتناع عن الإنفاق الاستهلاكى ، ويقوم به الفرد حينما يفيض دخله على ما ينفقه ، فيوجه الفائض إلى الادخار . (المترجم)

** الاستثمار Investment ، يعنى استعمال المدخرات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فى شراء أدوات الإنتاج . فالاستثمار إذن هو

ولقد بنى كينز افتراضاته حول العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الثلاثة : الاستهلاك ، والادخار ، والاستثمار على أسس غير اقتصادية[٤] . فالاستهلاك والادخار يحكمها مبدأ سيكولوجى ، يمكن التنبؤ على أساسه أنه كلما ازداد دخل المستهلك ، ازداد ميله نحو الاحتفاظ بنسبة أكبر من هذا الدخل كمدخرات . وهذا يعنى أنه ليس من الضرورى أن يصاحب ازدياد الدخل فى المجتمع زيادة مقابلة فى معدلات الاستهلاك .

ومن ناحية أخرى تحكم الاستثمارات توقعات أصحاب الأعمال ، بحيث يستطيعون التنبؤ بأن العائد فى المستقبل لن يتغير كثيرًا عما هو عليه فى الوقت الحاضر . ويرجع ذلك إلى مبدأ تفضيل السيولة ، * Liquidity Preference فالأفراد يرغبون دائمًا فى الاحتفاظ بكميات من النقود بدلاً من استثمارها . وأخيرًا يعتبر كينز أن للدولة دورًا فعالاً فى توجيه المتغيرات الاقتصادية : الادخار ، والاستثمار ، والاستهلاك . فهى تستطيع أن تتحكم فى توزيع الدخل من خلال فرض الضرائب وذلك للاحتفاظ بمستوى عادل للدخول ، مما يؤدى إلى زيادة معدلات الاستهلاك . ومعنى ذلك أن الجوانب الاقتصادية للنسق الاجتماعى مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالمتغيرات السياسية ، فلن نتمكن من فهم العمليات الاقتصادية دون أن نكون على وعى دائم بالسياسة العامة .

وهكذا يتضح كيف تتدخل المتغيرات الاجتماعية باستمرار فى التفسيرات التى يقدمها المفكرون الاقتصاديون ، فهناك علاقة وثيقة بين النسق الاقتصادى والنسق السياسى ، وإن تباينت هذه العلاقة فى اتجاهها . فالتجاريون يرون أن الثروة هى القوة ، أما آدم سميث فيرى أن القوة تكمن فى النسق الاقتصادى ذاته ، الذى لا يزدهر إلا فى المنافسة الحرة ، وعدم تدخل الدولة ، على حين يرى ماركس أن دور الدولة ينحصر فى تدعيم العلاقات الطبقية الناشئة عن ظروف الإنتاج . ويخلص كينز إلى ان السلطة السياسية يمكن أن تؤثر فى الاقتصاد ، ولكن ذلك لا ينبغى أن يتم على نحو مباشر تمامًا .

وإذا ما انتقلنا إلى دراسة الأصول التاريخية لعلم الاجتماع الاقتصادى فى نطاق علم الاجتماع . وجدنا مفهومًا بديلاً للنسق السياسى ، هو مفهوم التكامل بين الأنشطة الاقتصادية . حيث حاول

تكوين رأس المال العينى الجديد الذى يتمثل فى زيادة الطاقة الإنتاجية ، وهو بذلك « زيادة صافية فى رأس المال الحقيقى للمجتمع » . وتتكون عناصره من المبانى ، والتشييدات ، والآلات والتجهيزات ، ووسائل النقل ، والحيوانات ، والأرض . وقد يكون استثمارًا فرديا ، أو استثمار شركات ، أو استثمارًا حكوميا . انظر ، دكتور حسين عمر ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٥ . (المترجم)

* هى التفضيل النقدى بمعنى عدم الرغبة فى إنفاق جزء من الدخل فى شراء السلع والخدمات ، وهو عكس التفضيل السلعى Commodity ، والذى يعبر عن ميل الفرد إلى التخلى عن النقود لتفضيله شراء السلع . (المترجم)

علماء الاجتماع أن يقدموا تصوراتهم حول الدور الذى تلعبه التنظيمات الاجتماعية فى تشكيل النشاط الاقتصادى وتوجيهه . فالتكامل الاقتصادى قد يتأثر بالسلطة السياسية تارة ، وبالعادات والتقاليد والقواعد الاجتماعية المستقلة عن السلطة السياسية تارة أخرى . ولقد كان أبرز من أسهم فى نمو فكرة التكامل هربرت سبنسر H. Spencer ، وإميل دوركيم Durkheim وماكس فيبر

أما سبنسر (١٨٢٠ – ١٩٠٣) فيعتبر من العلماء الذين أثروا فى اتجاهات علم الاجتماع منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى أوائل القرن العشرين . ويرجع ذلك إلى أن تفكيره كان يمثل محاولة للتوفيق بين الاتجاه التطورى من ناحية والاقتصاد الكلاسيكى من الناحية الأخرى .

وتقوم نظرية سبنسر عن المجتمع على فكرة المماثلة العضوية Organic Analogy فالمجتمع فى رأيه يشبه الكائن العضوى فى وجوه عديدة . وبرغم ما وجه إلى هذه الفكرة من انتقادات . إلا أن سبنسر قد أفلح فى تصوير المجتمع باعتباره نسقًا تتساند أجزاؤه لتحقيق بقائه واستمراره فى الوجود ، وفى ضوء ذلك نظر سبنسر إلى تطور المجتمعات من وجهة نظر بيولوجية خالصة ، فهى تسير من الشكل البسيط المتجانس ، إلى الشكل المعقد غير المتجانس . فالتطور إذن هو التحول الذى يطرأ على قوى التكامل والتباين الاجتماعيين . ولكى يمنح سبنسر المعنى التاريخى الملموس لهذا الإطار التطورى العام ، اعتبر المجتمعات تمثل فى النهاية نمطين أساسيين هما : المجتمع العسكرى Military Society والمجتمع الصناعى Industrial Society ويتحقق تكامل المجتمع الأول عن طريق القوة ، فالقائد العسكرى هو الحاكم السياسى للمجتمع . ومعنى ذلك أن كافة الأنشطة الاقتصادية والصناعية تتجه لخدمة الأغراض العسكرية كما يتعين أن يخضع الأفراد دائماً لسلطة الدولة ، والتكامل فى هذا المجتمع هو فى جوهره نوع من التعاون الإجبارى Compulsory Cooperation لأنه نتيجة للسلطة السياسية والعسكرية .

والنمط الثانى هو المجتمع الصناعى ، الذى يمثل خطوة متقدمة فى تطور المجتمعات حيث تختلف طبيعته تماماً عن المجتمع الحربى . فالإدارة السياسية فيه مستقلة تماماً عن السلطة العسكرية . وتصبح السلطة بعد ذلك مسألة تمارسها تنظيمات ديمقراطية خاصة . وهذا هو الذى يعمل على ازدهار النشاط الصناعى ،وانتعاش الاقتصاد ، نتيجة لوجود عمليات إنتاجية متنوعة ، وازدياد حجم التبادل ، والتوزيع وبذلك يتحقق للمجتمع نوع من التكامل يعبر عن التعاون الطوعى أو الاختيارى ، حيث تسود العلاقات الاجتماعية التعاقدية بين الأفراد .

ويرى سبنسر أن الفارق بين النمطين يتمثل فى طبيعة التعاون بين الأفراد . فى المجتمع الصناعى يستند التكامل إلى حرية الأفراد فى تكوين صلات اجتماعية متعددة وعدم تدخل السلطة للتأثير فى

انسجام الأنشطة الاختيارية للأفراد [٦] . وهكذا ينظر سبنسر إلى المجتمع الصناعى نظرة تماثل فكرة آدم سميث عن الاقتصاد التنافسى الحر ، حيث تختفى القوة ليحل محلها التوازن القائم على الاختيار الحر للأفراد لعقد صلات اجتماعية متبادلة فى النسق الاجتماعى . فالتكامل الاجتماعى الموجه يفقد أهميته فى هذا المجتمع تماماً كما تفقد الأنظمة السياسية فعاليتها فى توجيه الاقتصاد عند آدم سميث .

أما دوركيم (١٨٥٨ – ١٩١٧) فقد عرض آراءه الأساسية حول التكامل الاقتصادى فى دراسته عن تقسيم العمل فى المجتمع والتى نشرها عام ١٨٩٣ [٧] . حيث اهتم فى المحل الأول بالعوامل المؤثرة على تكامل الحياة الاجتماعية . ولقد انتهى ذلك بدوركيم إلى تقديم ثنائية بين نموذجين من المجتمعات هما : المجتمع الانقسامى Segmental والمجتمع المتباين Differentiated ويتميز المجتمع الأول بالتجانس ، نتيجة لضعف مستوى تقسيم العمل إلى درجة كبيرة بحيث يكاد يكون مقصوراً على تقسيمه وفقًا للجنس والعمر ، وينقسم هذا المجتمع إلى وحدات قرابية متماثلة من الناحية البنائية . فالقرابة إذن هى أحد العوامل التى تسهم فى تكامله . ويرى دوركيم أن للتكامل الاجتماعى فى هذه المجتمعات هو نتيجة للتضامن الآلى Mechanical Solidarity ويعكس هذا التضامن قيم المجتمع الجماعية ، وضعف مستوى التخصص ، كما أن الفرد لا يتمتع بشخصية مستقلة أو بكيان مميز منفصل عن الجماعة التى ينتمى إليها ويستمد منها كل مقوماته ، بل تذوب شخصيته تماماً فى نطاق الضمير الجمعى ، ولذلك يشيع فى هذا المجتمع قانون عقابى له قوة الردع لمن يحاول انتهاك النظام الاجتماعى ، أو الخروج على معايير الجماعة وهذا هو وجه التشابه بين ما يقصده دوركيم هنا ومفهوم سبنسر عن التعاون الإجبارى

ومن ناحية أخرى ينظر دوركيم إلى المجتمع المتباين نظرة قريبة من نظرة سبنسر للمجتمع الصناعى ، فكلاهما ينطوى على درجة عالية من التخصص فى الأدوار ، كما يشجعان الفروق الفردية ، إلا أن ثمة فارقًا أساسيا بينهما يتمثل فى أن دوركيم يشك فى مقدرة هذا المجتمع على الاستقرار دون وجود قوة اجتماعية تعمل على تدعيم التكامل . فحيث لا يكفى التعاقد الحر بين الأفراد ، لابد أن يوجد قانون مدنى يحافظ على استمرار هذا التعاقد . ويرى دوركيم أن التكامل فى هذا المجتمع يحدث نتيجة للتضامن العضوى Organic Solidarity فالفارق إذن بين دوركيم وسبنسر يتمثل فى أن الأول قد منح التكامل أهمية تحليلية مستقلة فى المجتمعات المعقدة .

ولقد حاول ماكس فيبر (١٨٦٤ – ١٩٢٠) أن يطور المفاهيم العديدة التى استخدمها دوركيم وسبنسر وغيرهما . لتكون أداة صالحة فى دراسته المقارنة للبناء الاجتماعى وتمثل ذلك على

وجه الخصوص فى استخدامه لفكرة النموذج المثالى Ideal type باعتباره بناء فرضيا يشيده الباحث ليتمكن من تحليل وتفسير عديد من المواقف التاريخية[٩] .

وقد عنى فيبر على وجه الخصوص بدراسة الظروف المصاحبة لازدهار الرأسمالية الصناعية الحديثة فى المجتمعات الغربية التى تشير إلى القدرة الفائقة على التنظيم الرشيد Rational للإنتاج ، أو ما يطلق عليه الرأسمالية البورجوازية الرشيدة . وتتلخص الخصائص المثالية لهذه الرأسمالية فى « أن المؤسسات الإنتاجية تعتمد على التنظيم الرسمى الرشيد للعمل الحر . كما يمارس صاحب المصنع العمل وفقًا لمسئوليته الخاصة ، ويتحمل مخاطره . وهو يقوم بإنتاج السلع للأسواق المتنافسة وتحكم عملياته التجارية سياسة رشيدة تهدف إلى الاحتفاظ بالتوازن الدائم بين العائد والنفقة* »[١٠] .

وأهم ما تتميز به معالجة ماكس فيبر ، أنها أكثر شمولاً من تلك التى قدمها دوركيم وسبنسر ، حيث يتناول فى المحل الأول ظاهرة تاريخية أكثر تفصيلا . فبعد أن حدد مفهوم الرأسمالية الصناعية ، انتقل إلى دراسة الظروف التاريخية التى صاحبت ظهور هذا النظام ، والتى أدت إلى استمراره . فذهب إلى أن العقدة البروتستانتية وبخاصة الكالفنية Calvinism – هيأت الظروف الاجتماعية والنفسية التى أدت إلى ازدهار الرأسمالية . فضلاً عن أن البيروقراطية كانت تمثل أكثر نماذج التنظيم رشدًا وملاءمة للرأسمالية الصناعية .

ويرى فيبر أن هناك مجموعة من الإجراءات السياسية والقانونية قد دعمت ازدهار الرأسمالية الصناعية . فلم يعد للعمال الحق فى امتلاك أعمالهم كما كان عليه الحال فى نظام الطوائف Guilds وبالتالى لا يمتلك العمال وسائل الإنتاج ، كالأدوات والمواد الخام ، بل تركزت ملكية وسائل الإنتاج فى أيدى القادرين على اتخاذ القرارات الحاسمة فى عملية الإنتاج . كذلك يعتقد فيبر أنه لابد من وجود نظام سياسى وقانونى لتنظيم النقود والتبادل ، فلابد لازدهار الرأسمالية الرشيدة أن تعمل السلطة السياسية على تدعيم نظام نقدى يتمتع بالاستقرار . ومعنى ذلك أن فيبر يماثل دوركيم فى تأكيده لضرورة وجود إطار قانونى يمنح التعاقدات قوة قانونية وشرعية .

على أن السمة المشتركة بين الكتابات الاقتصادية والسوسيولوجية تناولها للنظام الاقتصادى فى المجتمعات المعاصرة . إذ أن من اليسير تمييز العمليات والتنظيمات الاقتصادية (كالمنشآت والبنوك ،

---

* هناك نوعان من نفقة إنتاج أية سلعة (Cost) ، نفقة أولية أو مباشرة وهى تتغير بتغير حجم الإنتاج ، وتمثل مدفوعات المنشأة إلى العمال فى صورة أجور ، أو مدفوعاتها على المواد الأولية أو الخامات ، ثم النفقة الثابتة وهى بنود النفقات العامة ، كإيجار موقع المصنع ، واستهلاك الآلات . (المترجم)

والأسواق) ، بالإضافة إلى ما يتوافر من سجلات مكتوبة .

ويختلف الأمر عن ذلك تماماً حينما نتناول دراسة الأنشطة الاقتصادية فى المجتمعات البسيطة والتقليدية ، حيث يصعب عزلها عن بقية النشاطات الاجتماعية وهذه هى الصعوبة التى واجهت علماء الأنثروبولوجيا فى دراستهم لتلك المجتمعات ، فقد لاحظ الباحثون أن النشاط الاقتصادى مرتبط بالنظم الاجتماعية الأخرى ، كالدين ، والسياسة ، والعرف ، والعادات ، والأسرة ، وبالتالى يصعب عزل الجوانب الاقتصادية للحياة الاجتماعية[١١] . وتعتبر دراسة مالينوفسكى Malinowski التى نشرها عام ١٩٢٢ وتناولت النشاط الاقتصادى بين سكان ميلانيزيا الأصليين من أهم الدراسات الاقتصادية عن تلك المجتمعات[١٢] ، حيث لاحظ مالينوفسكى أن نظم التبادل والإنتاج مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأنساق القرابية والرئاسية والعشائرية والدينية والسحرية ، فإنتاج القوارب التى يستخدمها الأهالى فى تبادل السلع مرتبطة بمجموعة من الشعائر والطقوس الدينية والسحرية التى تعتبر بدورها بمثابة قوة دافعة لأداء تلك الأنشطة . وعلى ذلك لا يهدف تبادل الهدايا والسلع إلى تحقيق غايات اقتصادية ، بقدر ما يحقق للجماعة مزيداً من ألقاب التقدير الاجتماعى ، والهيبة الاجتماعية* .

وقد أصدر بعد ذلك مارسيل موس Mauss– أحد تلاميذ دوركيم – دراسة أخرى بعنوان الهبة The Gift حيث قدم مسحاً لمجموعة كبيرة من أنماط التبادل الطقوسية فى التراث الأنثروبولوجى[١٣] . وقد لاحظ موس أن هناك نوعاً من الالتزام بين مانح الهبة ومستقبلها ، وهذه الهبات هى فى جوهرها رموز تهدف إلى تحقيق تكامل القبيلة وتدعيم نظام القرابة ككل[١٤] . ويصف مارسيل موس هذه الظاهرة بقوله : « ... إن لها طابعاً قانونيا ، واقتصادياً ودينياً ، وجمالياً ، وسياسيا . . فهى قانونية لأنها مرتبطة بالالتزامات والحقوق الجمعية ،وتنظيم

---

* يقول مالينوفسكى فى مقدمة كتابه الرئيسى « الأرجونوتس » « لقد حاولت فى هذا الكتاب أن أقدم صورة لبعض أشكال العلاقات التجارية التى تنشأ بين مجموعة من القبائل تسكن فى غينيا الجديدة . وتقوم الدراسة الأثنوجرافية على أساس الأخذ بمبدأ التكامل فى دراسة النظم الاجتماعية ، فهذه النظم تتشابك ، وتتداخل بحيث يتعذر دراسة مظهر اجتماعى معين دون أخذها جميعاً فى الاعتبار ... وإذا كنا ندرس أساساً التبادل التجارى بين القبائل ، إلا أنه لابد لفهم هذا الجانب الاقتصادى من دراسة التنظيم الاجتماعى ، والسحر ، والأساطير ، والفلكلور ، وكافة الجوانب الأخرى المرتبطة بالظاهرة وتساعد على فهمها » .

وقد اهتم مالينوفسكى بدراسة شكل معين من أشكال التبادل هو المسمى بنظام الكولا Kula وهو نوع من تبادل السلع يتم على نطاق واسع بين عدة قبائل تسكن عدة مجتمعات تكون مجموعة دائرية من الجزر

انظر : Malinowski, Argonauts of The Western Pacific, Routledge & Kegan Paul 1950.

وانظر كذلك الدكتور أحمد أبو زيد ، البناء الاجتماعى ، الجزء الأول ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥ ، ص ١٠٨ – ١٠٩

لأخلاقيات . وهى سياسية لأنها متصلة بالتقسيم القبلى والعشائرى . وهى دينية فى جوهرها لأنها تحاط بالسحر . والشعائر والطقوس . وهى اقتصادية لأنها تتضمن مفاهيم القيمة . والمنفعة . والثروة . والاستهلاك والتراكم . . . وإن ما يصلح لدراسة هذه النظم هو البحث الشامل المتكامل للظواهر الاجتماعية » [١٥] . وهكذا ينتهى مارسيل موس إلى أنه من الخطأ البالغ أن نحاول دراسة تلك النظم فى ضوء المفاهيم الشائعة فى علم الاقتصاد الحديث . .

والنتيجة التى نخلص إليها من هذا كله . أن الدراسات الأنثروبولوجية تلح فى ضرورة وجود نظرية ذات طبيعة خاصة تصلح لدراسة الأنشطة الاقتصادية وتغيرها فى المجتمعات البسيطة المتجانسة . حيث إن النظرية الاقتصادية الحديثة ومفاهيمها المعقدة لا تنطوى على أية فائدة فى هذا الصدد . نظرًا لأنها تدخل فى اعتبارها عديداً من المتغيرات السوسيولوجية المرتبطة بالنشاط الاقتصادى .

وبالإضافة إلى ذلك فقد أسهمت بعض الاتجاهات الحديثة فى الاقتصاد . وعلم الاجتماع فى نمو علم الاجتماع الاقتصادى . فى نطاق علم الاقتصاد ظهرت اقتصاديات الرفاهية ، ونظرية اتخاذ القرارات التنظيمية ، ونظرية الاحتمال ، وهى اتجاهات تعبر عن اهتمام الباحثين بمتغيرات غير اقتصادية .

وفى نطاق علم الاجتماع ظهر فرع جديد هو علم الاجتماع الصناعى . الذى يهدف إلى دراسة العوامل الاجتماعية المؤثرة على العمليات الإنتاجية والمرتبطة بها . هذا فضلاً عن مجموعة أخرى من الميادين أسهمت خلال العشر سنوات الأخيرة فى نمو علم الاجتماع الاقتصادى . ومن هذه الميادين الدراسة السوسيولوجية للمهن . والتنظيم الرسمى وسوسيولوجية الاستهلاك . والتدرج . . وغيرها .

ثانيا : موضوع علم الاجتماع الاقتصادى :

كشف العرض التاريخى السابق عن أن النموذج الاقتصادى فى حاجة إلى أن يصبح أكثر شمولا . لكى يفسح المجال لعديد من المتغيرات السوسيولوجية وذلك من أجل تحقيق فهم أفضل للعمليات الاقتصادية .

على أننا يمكن أن نوضح هذا الموقف إذا بدأنا بتحديد موضوع علم الاقتصاد على نحو أكثر دقة . فقد حدد بعض الباحثين موضوع علم الاقتصاد بأنه « . . دراسة كيفية اختيار الأفراد والمجتمع للأسلوب الأمثل لاستخدام الموارد الإنتاجية النادرة فى إنتاج سلع متعددة ، وتوزيعها للاستهلاك ، بين أفراد المجتمع وجماعاته . فى الحاضر وفى المستقبل » [١٦] .

ومعنى ذلك أن هناك مجموعة من المتغيرات الاقتصادية تفرض على علم الاقتصاد عدداً من الإجراءات . فدراسة السلع Commodities تتطلب تحديد مستوى الإنتاج الكلى للسلع والخدمات فى المجتمع ؛ فضلا عن تحديد أنواع السلع المختلفة التى يتعين إنتاجها والكميات اللازمة منها ، وبعبارة موجزة يهتم علم الاقتصاد بدراسة تركيب الإنتاج ومستوياته الفنية .

ويدرس علماء الاقتصاد أيضًا « الموارد الإنتاجية النادرة » وهذا يعنى أن إنتاج السلع والخدمات يتم عن طريق استخدام مجموعة من العوامل أو العناصر هى الأرض أو الموارد الطبيعية . والقيم والمعرفة الفنية ، ثم العمل الذى يمثل مهارات الأفراد ودوافعهم ، ورأس المال ، وهو يشير إلى مستوى الموارد المتاحة للإنتاج فى المستقبل ، وأخيرًا التنظيم ويتضمن الأساليب المتبعة لتحقيق التكامل بين العوامل الثلاثة الأخرى ، ويضيف علماء الاقتصاد إلى ذلك كله دراسة توزيع الدخول بين الأفراد والجماعات فى العملية الاقتصادية . .

ومن ناحية أخرى يحاول الاقتصاديون الإجابة عن تساؤل أساسى مؤداه : كيف يمكن تحديد مستوى الإنتاج وتركيبه ، وحشد الموارد ، وتوزيع الثروة ؟ . والصيغة الملائمة فى نظر علماء الاقتصاد للوصول إلى إجابة دقيقة لهذا التساؤل . تتمثل فى إقامة بعض النماذج الاقتصادية الخالصة ، التى تنطوى على عدد من المتغيرات المتصلة بالعرض والطلب والنفقة الحدية . . إلخ ،وهم يؤسسون ذلك على افتراض مؤداه : أن هناك مجموعة من القوى الاقتصادية تتحكم فى تحديد العلاقة بين إنتاج سلعة معينة ، وإمكانيات توزيعها ، والسعر أو الثمن المحدد لها . غير أن هذا الموقف – فى الواقع – يطمس معالم الصورة المكتملة للحياة الاقتصادية والتى تتضمن مجموعة من المتغيرات الاجتماعية تؤثر فى الأثمان والإنتاج . وهذا هو ما عبر عنه ساميولسون Samuelson حينما قال « إن التحليل الاقتصادى يعتبر النظم الاجتماعية ، والأذواق ، وغيرها معطيات Givens ، أو عوامل ثابتة لا تمارس تأثيرًا فى صياغة النماذج الاقتصادية »[١٧] .

ولقد ذهب كينز حين كان بصدد نموذج التوازن الاقتصادى ، إلى أن هناك مجموعة من العوامل يجب أن تظل ثابتة ، وهذه العوامل تمثل المتغيرات الخاصة بمهارة العمل ، وكفاءة المعدات ، والتكنولوجيا ، ودرجة المنافسة ، وأذواق المستهلكين ، واتجاهات الناس نحو العمل ، أو بعبارة أخرى البناء الاجتماعى بأكمله ، ولاشك أن التغير الذى يطرأ على العوامل يؤدى إلى تغيرات مصاحبة فى المتغيرات الاقتصادية كالميل نحو الاستهلاك والكفاية الحدية لرأس المال ، وبالتالى تغير الدخل القومى والعمالة ومع ذلك يرى كينز أن المتغيرات الاجتماعية عوامل ثابتة .

ومن ناحية أخرى فإن تحليل الأجور يتعين أن يدخل فى اعتباره طائفة من العوامل غير

الاقتصادية . فمن الضرورى أن نهتم « بتباين معدلات السكان . . وظروف العمل الصناعى الحديث . . والنشاط النقابى وما يمارسه من مساومات . . بل لابد أن نعنى بدراسة القيم والعادات الاجتماعية عموماً »[١٨] .

ويبدو لنا أن التحليل الاقتصادى يتطلب ضرورة إعادة النظر فى صياغة النماذج الاقتصادية الخالصة ، لكى تدخل فى اعتبارها مجموعة متنوعة من العوامل والمتغيرات غير الاقتصادية ، حتى يتحقق لتلك النماذج قدر من العمومية .

وفى ضوء ذلك يمكن أن يسهم علم الاجتماع الاقتصادى إسهاماً بالغ القيمة وبخاصة إذا حددنا موضوعه على النحو التالى .

« **علم الاجتماع الاقتصادى هو محاولة منظمة لتطبيق نماذج التفسير والمتغيرات السوسيولوجية والإطار المرجعى لعلم الاجتماع فى دراسة مجموعة من النشاطات المعقدة المتصلة بالإنتاج ، والتوزيع ، والتبادل ، واستهلاك السلع النادرة والخدمات** »[١٩] .

ويكشف هذا التعريف عن محورين أساسيين يدور حولهما علم الاجتماع الاقتصادى ، الأول : أنه يمثل دراسة متخصصة للأنشطة الاقتصادية بالذات . ومعنى ذلك أن عالم الاجتماع الاقتصادى يبحث فى كيفية صياغة هذه الأنشطة فى وحدات اجتماعية ، أو تنظيمات ، أو بناءات للأدوار ، كما يهتم أيضًا بالقيم التى تمنحها الشرعية ، والمعايير والجزاءات التى تنظمها ، والتفاعل القائم بين كل هذه المتغيرات السوسيولوجية . والمحور الثانى الذى يدور حوله اهتمام عالم الاجتماع الاقتصادى هو التساند المتبادل بين المتغيرات السوسيولوجية حين تتجسد فى السياق الاقتصادى ، والمتغيرات السوسيولوجية التى يمكن أن نعتبرها بعيدة إلى حد ما عن المجال الاقتصادى مثال ذلك أن عالم الاجتماع الاقتصادى يعنى بتداخل الأدوار الأسرية والأدوار المهنية فى المجتمع المحلى وعلاقتهما بالبناء السياسى لهذا المجتمع . أى أنه يهتم بالتساند والتكامل بين الأبنية الاقتصادية وغير الاقتصادية . والمواقف العديدة التى يتجه فيها نحو تحقيق أغراض مشتركة .

ويمكن لعالم الاجتماع الاقتصادى أن يتتبع هذا التداخل بين المتغيرات السوسيولوجية والاقتصادية على مستويين

الأول : مستوى البناء المحسوس للوحدات الاقتصادية فى المنشأة الصناعية – مثلاً – يدرس أنساق المكانة ، وعلاقات القوة والسلطة . والجماعات والزمر الصغيرة . والعلاقات المتبادلة بين هذه الظواهر . وهذه الدراسة المركزة لتلك الوحدات الاقتصادية يهتم بها فرع معين من علم الاجتماع الاقتصادى ، هو ما يطلق عليه – الآن – علم الاجتماع الصناعى .

والمستوى الثانى : هو مستوى العلاقة بين الوحدات الاقتصادية والبيئة الاجتماعية . وفى هذا الصدد يهتم عالم الاجتماع الاقتصادى بدراسة العلاقات المتبادلة بين الاقتصاد وغيره من النظم القانونية ، والسياسية ، والأسرية ، والدينية . على مستوى المجتمع المحلى والمجتمع الكبير معًا . وهذا الاهتمام بالعلاقة بين الوحدات هو الذى يفسح المجال أمام الباحث لمناقشة موضوعات ذات طبيعة عامة أو شاملة مثل السياسة العامة ، والصراعات بين العمل والإدارة ، والعلاقات بين الطبقات الاقتصادية . وفضلاً عن ذلك يهتم عالم الاجتماع الاقتصادى بدراسة الخصائص الاجتماعية لعدد من المتغيرات الاقتصادية الهامة مثل النقود .

على هذا النحو سوف يضم علم الاجتماع الاقتصادى عدداً من فروع علم الاجتماع العام من بينها : علم الاجتماع المهنى ، وسوسيولوجية العمل وسوسيولوجية التنظيمات (وبخاصة القسم الخاص بالتنظيمات البيروقراطية الاقتصادية) وعلم الاجتماع الصناعى ، وسوسيولوجية المصنع ، وسوسيولوجية الاستهلاك . . . إلخ[٢٠] .

والواقع أن هناك قدراً هائلاً من التساند الإمبيريقى بين المتغيرات الاقتصادية والسوسيولوجية . فاهتمام الإدارة المستمر بمستويات الأجور داخل المنشأة (متغير اقتصادى) يمكن أن يؤدى إلى إحداث تغيرات سياسية داخل المصنع وخارجه . ففى داخل المصنع قد تنشأ زمر اجتماعية قوية متماسكة تضم أعداداً من العمال ، مما قد يؤدى إلى ظهور مشاعر مضادة لسلطة الإدارة ، ومقاومتها باستمرار . وقد تؤدى هذه السياسة الإدارية خارج المنشأة إلى تكوين نقابة جديدة أو إلى إثارة حماس النقابة القائمة بالفعل ، مما يترتب عليه حدوث مزيد من الاضطرابات ، والأنشطة السياسية التى يمكن أن تنتهى بتغييرات اقتصادية هامة .

ومن ناحية أخرى بأن عالم الاجتماع الاقتصادى فى دراسته للعلاقات المتبادلة بين المتغيرات السلوكية والاجتماعية والاقتصادية . يتعين أن يأخذ فى اعتباره مجموعة من المتغيرات السيكولوجية الوسيطة Intervening ومثال ذلك أن « الروح المعنوية » للعمال ، ومبلغ رضائهم عن أعمالهم ، وإن كانت تمثل حالات سيكولوجية تعتمد على مواقف اجتماعية أخرى مثل نوع الإشراف ، ومشاركة العمال فى القرارات ، إلاأنها تحدد استجابات العمال فى المنشأة الصناعية ، فهى تؤثر فى معدلات الغياب ، والحوادث والإصابات فى العمل ، واستقرار الإنتاج ، والصراع الصناعى . لذلك ينظر علم الاجتماع الاقتصادى إلى المتغيرات السيكولوجية باعتبارها متغيرات وسيطة ، وليست متغيرات تابعة كما يعالجها علماء النفس الاجتماعى[٢١] .

ثالثًا : الاقتصاد والأنساق الاجتماعية الأخرى :

سنحاول أن نناقش التفاعل بين العناصر الاقتصادية وغير الاقتصادية على المستوى المجتمعى ، فى ضوء نظرة بنائية للمجتمع تسمح لنا بتقسيمه إلى مجموعة من الأنساق الفرعية Sub-systems بحيث يكون الاقتصاد واحدًا من هذه الأنساق . وإذا كنا نعنى بمفهوم البناء الاجتماعى نوعًا من النشاط المنظم والتفاعل المتكرر بين شخصين أو أكثر فإن مفهوم النسق الاجتماعى يعبر عن مستوى أكثر تجريدًا من ذلك . فهو يشير إلى « الطابع النمطى للوحدات البنائية » ، بمعنى أن كل تغير فى وحدة بنائية معينة ، يؤدى إلى تغيرات مصاحبة ، تتطلب توافقًا ملائمًا من الوحدات البنائية الأخرى . ومعنى هذا أن مفهوم النسق الاجتماعى يمثل أداة تحليلية تمكن الباحث من دراسة العلاقات المتبادلة بين الوحدات البنائية ، والنموذج التوضيحى لفكرة النسق الاجتماعى يتمثل فى النظرة الماركسية للمجتمع ، التى تعتبر أن التغيرات التى تطرأ على البناء الاقتصادى ، تتطلب بالضرورة ، توافقات مصاحبة للبناء السياسى ، لكى تتمكن الهيئات السياسية من تدعيم العلاقات الطبقية الناشئة عن الإجراءات الاقتصادية .

ووفقًا لذلك يصبح من الممكن أن نصنف الأنساق على المستوى المجتمعى إلى أربع وحدات بنائية أساسية هى الوحدات : الثقافية ، والاقتصادية ، والسياسية ، والتكاملية . على أن هذه الوحدات متساندة ومتبادلة التأثير ، بحيث يصبح من العسير – فى ظروف معينة – أن نتفهم العلاقات الداخلية فى وحدة معينة بالذات ، دون أن تكتمل أمامنا صورة التفاعل القائم بين كافة الوحدات . ومع ذلك فمن الممكن أن ننظر بطريقة إجرائية إلى كل وحدة باعتبارها تشكل نسقًا فرعيًا « مغلقًا Closed بمعنى أننا نستطيع أن ندرس العلاقات داخل الوحدة الاقتصادية بالذات ، دون حاجة إلى الإشارة للنسق السياسى مثلا .

وعلى ذلك فالاقتصاد يشكل نسقًا اجتماعيًا فرعيًا ، يتكون من العلاقات المتبادلة بين عناصره الأساسية وهى الانتاج ، والتوزيع ، واستهلاك السلع النادرة والخدمات . ففى المنشأة الصناعية أو التجارية تتضح صورة التفاعل والتساند بين عناصر النسق الاجتماعى حيث يكون تحقيق أهداف المنشأة هو النتيجة النهائية للتفاعل بين مجموعة من العوامل تمثل العمل . أى نشاط الأفراد ومهاراتهم ، والمعرفة والتكنولوجيا أو الأرض ، ورأس المال أو النقد الذى تحصل عليه المنشأة من البنوك أو الحكومة ، وأخيرًا مبدأ التنظيم : كل هذه العناصر تتكامل من أجل إنتاج السلع والخدمات ، التى تعرضها بعد ذلك المنشأة فى الأسواق ، وفقًا لمبدأ العرض والطلب ، لتكون فى متناول المستهلكين .

ومعنى ذلك أنه إلى جانب التقسيم المجتمعى للأنساق الاجتماعية ، نستطيع أن ننظر إلى وحدة بنائية معينة باعتبارها تمثل نسقًا شاملا ينقسم فى ذاته إلى مجموعة من الأنساق الفرعية ، فمن الممكن مثلاً أن نعتبر الاقتصاد نسقًا كاملاً ، ثم نتناول بالدراسة عناصره الأساسية كالإنتاج ، والاستثمار ، والادخار . . إلخ ، باعتبارها أنساقًا فرعية . وإذن فمن داخل النسق الاقتصادى الكبير نستطيع أن نأخذ نسقًا فرعيًا معينًا كالسوق أو المنشأة ، ثم نحلل هذا النسق وفقًا للأسس الوظيفية للأنساق الاجتماعية .

ولسوف نركز بوجه خاص على علاقة النسق الاقتصادى بالأنساق الثقافية والسياسية والتكاملية على المستوى المجتمعى ، لذلك يتعين علينا أن نحصل على إجابات محددة لثلاثة تساؤلات أساسية :

أولاً : ما هى الأهمية الاقتصادية للقيم والأيديولوجيات ؟

ثانيًا : كيف يرتبط الاقتصاد بالهيئات والتنظيمات الاجتماعية المتعددة ، كالحكومة والشركات المساهمة .

ثالثًا : ما هى الأهمية الاقتصادية للجماعات التضامنية كالقرابة والجماعات العنصرية ؟

أما التساؤل الأول فهو يثير مسألة العلاقة بين الاقتصاد والعوامل الثقافية . ولقد كان ماكس فيبر أظهر من ناقش العلاقة بين القيم الدينية والنشاط الاقتصادى . فأكد الأهمية البالغة للدين باعتباره عاملاً للنشاط الاقتصادى الرشيد ومشجعًا. فقد أدت البروتستانتية بالإنسان إلى ممارسة سيطرة عقلية على جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، وذلك على العكس من الديانات الشرقية الكبرى وبخاصة الصينية القديمة والهندية ؛ فهى لم تهيئ للإنسان بيئة ثقافية صالحة لتدعيم النشاط الاقتصادى [٢٢] .

وبينما لم يحاول فيبر أن ينظر إلى العلاقة بين الدين والاقتصاد باعتبارها علاقة متميزة ، إلا أن تحليله يقابل تحليل كارل ماركس الذى نظر إلى المعتقدات الدينية على أنها عناصر فى البناء الفوق وبالتالى تعتمد إلى حد بعيد على القوى الاقتصادية فى المجتمع .

ولقد أثار التحليل الذى قدمه فيبر اهتمام الباحثين بدراسة العلاقات بين الدين والاقتصاد على نطاق واسع [٢٣] . فقد ذهب البعض إلى أن المعتقدات العلمانية Secular وبخاصة النزعة القومية تمارس تأثيرًا مباشرًا على النمو الاقتصادى . فقد أكد كينجزلى دافيز K.Davis أن « النزعة القومية تمثل ظرفًا ضروريًا للتصنيع . لأنها تنمى لدى الأفراد دافعًا علمانيًا قويًا لإحداث تغييرات جوهرية ، بحيث يصبح تحقيق مزيد من التقدم القومى المكانة الاقتصادية هدفًا نهائيا للجماعة

ووسيلة تحقيق ذلك تتمثل فى التصنيع . ومن أجل ذلك يضحى الأفراد بالقيم التقليدية . والرواسب القديمة لتحقيق تلك الغاية القومية . . . فالدولة إذن تهيئ العناصر اللازمة للتقدم الصناعى . ومن حيث إنها تنظم الأفراد فى وحدة اجتماعية متكاملة . بل تنظم الحياة الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام . . وبذلك تصبح النزعة القومية أداة أساسية للتغلب على الصعوبات التى تواجه التصنيع » .

ومع ذلك فقد ذهب بعض الباحثين إلى أن النزعة القومية قد تعوق النشاط الاقتصادى بدلاً من أن تعمل على تقدمه . فهى تماثل النظم الدينية التقليدية . من حيث إنها تحيط أفراد المجتمع بمجموعة من الأفكار . وضروب السلوك التقليدية . مما يؤدى إلى انغلاق المجتمع على ذاته . وبالتالى يصبح غير قادر على مسايرة ركب التقدم الصناعى[٢٤] .

ومعنى ذلك أن بعض القيم تشكل فى الواقع دوافع للعمل الاقتصادى . فى حين تعمل قيم أخرى على تعويق النشاط الاقتصادى . ومع ذلك فمن الضرورى أن نتعرف على المواقف المرتبطة بتلك القيم . حتى نتمكن من فهم طبيعة علاقتها بالأنشطة الاقتصادية .

ولقد اهتم علماء الاجتماع بدراسة وظائف الأيديولوجية فى الحياة الاقتصادية . باعتبارها تمثل سمة ثقافية إنسانية . تمنح العلاقات الاجتماعية معانيها المتميزة . وتعبر عن الرموز الثقافية التى تشكل قواعد النسق الاجتماعى . وتحدد تصرفات الأفراد . وأنماط سلوكهم . وفى هذا الصدد كشفت الدراسات الواقعية عن وظائف أساسية للأيديولوجية . فهى قد تقوم بوظيفة إيجابية نحو الإجراءات الاقتصادية القائمة . بمعنى أنها تمنح هذه التنظيمات الشرعية والصيغة الأخلاقية التى تدعم كيانها . وهى من ناحية أخرى قد تقوم بوظيفة سلبية تجاه الأوضاع الاقتصادية القائمة . فتنمو أيديولوجية معارضة تعمل على إثارة ضغوط جديدة . تؤدى فى النهاية إلى تغيرات اقتصادية واسعة [٢٥] .

وتكشف دراسة رينهارد بندكس Bendix للأيديولوجيات الإدارية عن الوظيفة الايجابية للأيديولوجية تجاه التنظيمات الاقتصادية القائمة . فقد اهتم الباحث بدراسة الأيديولوجية الإدارية فى ضوء متطلبات النظام الصناعى فى أربع دول صناعية كبرى هى : بريطانيا . والولايات المتحدة . والاتحاد السوفييتى وألمانيا الشرقية . ثم تتبع بعد ذلك نمو أيديولوجية العلاقات الإنسانية . وأظهر دورها فى تدعيم حقوق الإدارة . وإسهامها فى تنمية قدرة الإداريين على التنسيق داخل المشروعات الاقتصادية . على أساس تحقيق تعاون بين الهيئة الإدارية والعمال . يهدف إلى امتثال العمال للسياسة الإدارية . وقبولهم للسلطة والقرارات التنظيمية .

ومن ناحية أخرى قد تنمو أيديولوجية معارضة للإجراءات الاقتصادية القائمة كما يحدث الآن فى التنظيمات النقابية ؛ حيث تؤدى النقابات وظيفتها فى ضوء مجموعة من الأفكار والمعايير التى تدعم قدرتها على المساومة الجماعية ؛ وتؤكد كيانها القانونى باعتبارها وسائل لتحقيق العدالة الاجتماعية ، عن طريق حماية الفرد من استغلال أصحاب الأعمال[٢٦] .

والفكرة الأساسية إذن هى أنه فى مواقف الصراع والتغير الاجتماعى تنمو أيديولوجيتان متعارضتان ، تعمل إحداهما على تدعيم النظام القائم وتبريره ، فى حين تهدف الأخرى إلى معارضته وتقويضه . ونلمس ذلك بوضوح فى علم الاجتماع الصناعى ، حيث نجد أيديولوجية يتزعمها روبرت ستون R. Stone وعلماء الاقتصاد . مؤداها أن الصراعات القائمة فى المنشآت الصناعية ترجع فى المحل الأول إلى دوافع اقتصادية بحتة ، مما يؤدى إلى إحداث تغيرات اقتصادية فى التنظيمات القائمة . وعلى العكس من ذلك تذهب حركة العلاقات الإنسانية ، والتى ظهرت خلال الثلاثين عامًا الماضية ، إلى تدعيم النظام القائم من خلال مجموعة من الميكانيزمات تهدف إلى تحقيق مزيد من التعاون داخل المصنع ، عن طريق تدعيم شبكة الاتصالات بين الإدارة والعمال .

تلك صورة موجزة لبعض مظاهر علاقة الأيديولوجية بالنسق الاقتصادى ، وهى تكشف عن نقطتين أساسيتين . الأولى : أن الدراسة فى هذا الميدان مازالت فى حاجة إلى بحث الظروف الاجتماعية المؤثرة فى تحديد وظائف الأيديولوجية ، والنقطة الثانية هى أن اهتمام الباحثين يتعين أن يتجه نحو دراسة وظائف الأيديولوجيات خلال مراحل التغير الاجتماعى والاقتصادى عمومًا .

ويرتبط علم الاقتصاد بالإضافة إلى ذلك بالمتغيرات السياسية ارتباطًا وثيقًا . ومن الممكن دراسة العلاقة بينهما من جوانب متعددة . أولا : من خلال دراسة العلاقات السياسية داخل الوحدات الإنتاجية ، وفى نطاق هذه الدراسة يهتم الباحث بالتعرف على الشكل النظامى للسلطة ، ومظاهر الصراعات الداخلية فى المنشأة ، وعواملها وعملياتها . وثانيًا : عن طريق دراسة العلاقات السياسية بين الوحدات الانتاجية ، حيث يعنى الباحث بتحليل نتائج المنافسة بين المنشآت . وتركز الثروة ، والتزايد المستمر فى حجم المنشآت الاقتصادية ، وما يترتب على ذلك كله من نتائج تتعلق بقدرة تلك المنشآت على الاستثمار ، والإنتاج وتحديد أثمان سلع فى الأسواق . . إلخ ، ومن الممكن دراسة العلاقات السياسية بين الوحدات الإنتاجية عمومًا ، وظروف المجتمع الاقتصادية . ويتجه البحث فى هذه الحالة إلى دراسة علاقة المنشأة بالمستهلكين والمساهمين . وقد يعنى الباحث بوجه خاص بتحليل العلاقة بين العمل والإدارة ، وبذلك يدخل فى صميم موضوع

علم الاجتماع الاقتصادى . وأخيرًا يهتم الباحثون بدراسة العلاقات بين الوحدات الإنتاجية عمومًا وبين الحكومة أو الدولة .

ومن بين هذه الموضوعات اهتم علماء الاجتماع الاقتصادى بوجه خاص . بدراسة العلاقة بين العمل والإدارة من ناحية ، وبين الاقتصادوالحكومة من الناحية الأخرى . وكانت أكثر صور العلاقات بين العمل والإدارة إثارة لاهتمام الباحثين الصراع والعوامل المؤثرة فيه ، فقد تعددت الاتجاهات والمدارس الفكرية فى تفسيره . ونستطيع أن نميز خمسة تفسيرات أساسية لتلك العلاقة . أما التفسير الأول فتمثله مدرسة « المصلحة الاقتصادية » » وهى ترى أن العمل يتخذ تنظيمات معينة تطالب باستمرار بالمزيد من الفائدة الاقتصادية . فالمطلب الأساسى الذى يوجه النشاط النقابى – مثلا – هو تحقيق مزيد من الأجور للعمال . أما التفسير الثانى : فتقدمه مدرسة الأمن الاقتصادى أو الاستقرار فى العمل ، حيث تهتم بتناول رغبات العمال فى حماية أعمالهم والاحتفاظ بها على المدى البعيد ، بدلا من الاهتمام بتحقيق زيادات مؤقتة فى الأجور[٢٩] ، وهناك ثالثًا : التفسير الماركسى الذى يرجع عدم الاستقرار فى العمل إلى ما تعانيه الطبقة العاملة من استغلال يمارسه أصحاب رؤوس الأموال ، وقد شاع هذا التفسير بين المؤرخين الاشتراكيين للحركات العمالية [٣٠] ، أما التفسير الرابع فتمثله المدرسة السياسية ، التى تؤكد الصراعات السياسية بين النقابات والإدارة من أجل الاعتراف بالحركة النقابية ، والمساومات الجماعية ، فضلا عن المنافسات التى تنشأ حول قيادة النقابة ، وأثر الاتجاهات الاشتراكية على النقابات [٣١] . أما التفسير الخامس والأخير ، فتقدمه مدرسة العلاقات الإنسانية التى نشأت فى نطاق علم الاجتماع الصناعى ، وبخاصة أعمال إلتون مايوE.Mayoوزملاؤه وترجع هذه المدرسة التقلبات والصراعات بين العمل والإدارة ، إلى عوامل سيكولوجية واجتماعية بحتة ، مثل الجماعات الأولية وضعف الاتصال وعدم وجود تفاهم مشترك بين الإدارة والعمال[٣٢] .

ومن الباحثين من اهتم بدراسة العلاقة بين الوحدات الاقتصادية والحكومة ، وذلك بافتراض أن الدولة تؤثر تأثيرًا بالغًا فى قدرة النسق الاقتصادى على أداء وظائفه وقد ذهب هوسليتز B. Hoseltiz إلى أن هناك ثلاثة أبعاد أساسية لتحليل العلاقة بين الحكومة والنشاط الاقتصادى يتمثل الأول : فى مدى التوسع فى نشاط الدولة لتحقيق مزيد من السيطرة على الموارد الاقتصادية . والثانى : فى مدى سيطرة الدولة على مواردها الاقتصادية واستقلالها السياسى . أما البعد الثالث والأخير : فهو مبلغ تشجيع الحكومة للنشاط الاقتصادى الحر ، أو تدخلها فى تشكيل السياسة الاقتصادية والسيطرة على النشاط الاقتصادى[٣٣] .

وتكمن أهمية هذا الإطار فى أنه أكثر موضوعية وخاصة إذا ما قورن بالمفاهيم الشائعة المستخدمة فى تحليل العلاقة بين الدولة والاقتصاد «كالرأسمالية» و «الاشتراكية» وبالتالى فهو يمثل أداة مفيدة فى التحليل المقارن للعلاقة بين الاقتصاد والحكومة ، ولكنه على الرغم من ذلك لايزال بحاجة إلى مزيد من المراجعة والتنقيح ، فتدخل الدولة قد يتخذ صورًا عديدة ، يبدأ من ملكيتها المباشرة لوسائل الإنتاج (كما هو الأمر فى الدول الاشتراكية) . إلى ملكيتها لبعض الوسائل الإنتاجية إلى جانب سياسة اقتصادية موجهة (كما هو الأمر فى سياسة التأميم البريطانية) ، إلى التأثير غير المباشر الذى يمكن أن تمارسه على السياسة المالية . ولقد دفع ذلك بعض الباحثين إلى دراسة العلاقة بين القوى الاقتصادية أو الصفوة الرأسمالية . والسياسة الحكومية للمجتمع . فرايت ميلز C. Wright Mills يذهب إلى أن مراكز القوة الاقتصادية قد أصبحت تسيطر الآن على تشكيل السياسة الحكومية ، بل إن القوة السياسية وما تعنيه من قدرة على اتخاذ قرارات هامة انتقلت إلى أيدى جماعة صغيرة تتكون من مديرى الشركات الكبرى ، والصفوة العسكرية [٣٤] . كذلك اهتمت دراسات واقعية عديدة ببحث الدور الذى تمارسه الصفوات الاقتصادية فى توجيه سياسة المجتمع المحلى ، فقد أوضح فلويد هنتر F. Hunter أن القرارات الأساسية فى المجتمع تسيطر عليها جماعة صغيرة تمثل أصحاب رؤوس الأموال فى المجتمع المحلى[٣٥] ، أى أن بناء القوة Power Structure فى المجتمع هو فى جوهره بناء للقوة الاقتصادية . التى تضم أصحاب البنوك ، والشركات الكبرى ، وكبار المستثمرين وغيرهم . وقد حاول ديلبرت ميلر D. Miller التأكد من الفرض الذى توصل إليه هنتر ، فقارن بين الدور الذى تلعبه الصفوة الاقتصادية فى مدينتين : إحداهما بريطانية ، والأخرى أمريكية ، وانتهى إلى أنه برغم أهمية الدور الذى تمارسه الصفوة الاقتصادية إلا أن هناك فى الواقع قوى أخرى تمارس تأثيرًا ملحوظًا ، وتتمثل فى الصفوة المتعلمة ، والقوى العاملة فى المدينتين ، بل إن دورهما يكاد يفوق دور الصفوة الاقتصادية فى بعض الأحيان[٣٦] .

وينبغى لنا بعد ذلك أن نشير باختصار إلى العلاقة بين الاقتصاد والجماعات التضامنية Solidary groups ويعتبر نظام القرابة Kinship من أهم الأسس التى ترتكز عليها تلك الجماعات . ويشير اصطلاح القرابة إلى مجموعة العلاقات الاجتماعية المعقدة القائمة على واقعة بيولوجية هى الميلاد ، وظاهره اجتماعية هي الزواج ، ولقد كشفت بعض الدراسات عن أن هناك نوعًا من التلازم البنائى بين طبيعة بناءالأسرة ، ونمط النشاط الاقتصادى السائد . فنيمكوف Nimkoff وميدلتون Middletown استطاعا أن يكشفا عن مجموعة من الارتباطات بين النشاط

الاقتصادى وطبيعة البناء الأسرى ، لدى عينة أثنوجرافية مختارة على أساس دولى تشتمل على ٥٤٩ ثقافة . فى المجتمعات التى يعتمد النشاط الاقتصادى فيها على الجمع والالتقاط يتميز بناء الأسرة فيها بالاستقلال النسبى ، فى حين تظهر الأسرة الممتدة وتنمو فى المجتمعات التى تتميز مواردها الاقتصادية بالوفرة والاستقرار النسبى ، ولذلك يرتبط نظام الأسرة الممتدة بالتدرج الاجتماعى القائم على الملكية . أما المجتمع الصناعى الحديث فهو يكاد يشبه مجتمعات الصيد والالتقاط البسيطة ، حيث تسود فيه الأسرة الصغيرة المستقلة(٣٧) .

ومن ناحية أخرى أوضح أبجلين Abegglen أن بعض التنظيمات القرابية تشجع أنماطاً معينة من النشاط الاقتصادى . فالأسرة اليابانية تجبر أبناءها فى سن معينة على ترك القرية للالتحاق بالعمل فى المصانع بالمدينة (٣٨) . كما أشار ماريون ليفى M.levy فى دراسته للأسرة الصينية إلى أن الخصائص المميزة لنظام القرابة فى الصين قد أدت إلى ظهور عوائق أمام حركة التصنيع (٣٩) .

والنتيجة التى نخلص إليها من ذلك كله هى أن ثمة علاقات متبادلة ومتساندة بين المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية . بحيث يصعب على الباحث دراسة الجانب الاقتصادى للحياة الاجتماعية دون أن يحلل بدقة عناصر الجوانب القرابية ، والسياسية ، والثقافية ، وهذا هو الذى يجعل من مفهوم النسق الاجتماعى أداة تحليلية تمكن الباحث من إدراك هذا التساند والاعتماد المتبادل ، ووضع النسق الاقتصادى فى الإطار المجتمعى الملائم وذلك للحصول على تفسيرات حقيقية للظواهر الاقتصادية

رابعاً : التحليل السوسيولوجى للعمليات الاقتصادية :

ينظر الاقتصاديون – عموماً – إلى العملية الاقتصادية باعتبارها ترتبط أساساً بالإنتاج والاستهلاك . فالإنتاج يقوم على حشد الموارد واستغلالها ، أما الاستهلاك فهو استعمال النتاج النهائى لتلك العملية . ويترتب على الإنتاج والاستهلاك ، ضرورة وجود أسلوب محدد للتوزيع ، بمعنى نقل المواد الأساسية للإنتاج (المواد الخام – ورأس المال ، والعمل) إلى المنشأة الإنتاجية ، ثم توصيل المنتجات بعد ذلك إلى المستهلكين .

ومن خلال هذا المنظور الاقتصادى ، سنحاول الكشف عن المتغيرات السوسيولوجية المرتبطة بالعمليات الاقتصادية الثلاثة : الإنتاج ، والتوزيع ، والاستهلاك .

يهتم البحث السوسيولوجى لعملية الإنتاج بثلاثة جوانب أساسية هى : العوامل الفنية والأدوار المهنية ، والتنظيمات الرسمية . فلقد ميز ماركس بين قوى الإنتاج وعلاقاته الاجتماعية

باعتبار أن الأولى تعبر عن العلاقات بين الآلات ، والمهن ، والزمن وغيرها من الجوانب الفنية لموقف العمل ، فهى إذن تشير إلى التوافقات التى تفرضها الآلة على العامل ، بمعنى استجاباته لمتطلبات العمل الآلى ، من حيث إيقاعه ، وروتينيته وما تقتضيه الآلات من صيانة ، وإصلاح مستمر . أما العلاقات الاجتماعية للإنتاج فتشير إلى ضروب التفاعل الإنسانى المصاحبة لقوى الإنتاج ، مثل تقسيم العمل الإنسانى إلى أدوار متخصصة ، وعلاقات السلطة ، وغيرها من العلاقات الاجتماعية ويلاحظ أن اعتماد العلاقات مقصورة على موقف العمل ، بل إن صور العلاقات الاجتماعية على قوى الإنتاج لا يعنى أن هذه العلاقات الاجتماعية العديدة كالصداقات ،والزمر الاجتماعية ، وأنساق المكانة تصبح ظاهرة اجتماعية تتخلل جوانب الحياة الاجتماعية عموماً .

ومعنى ذلك أن العوامل الفنية للعملية الإنتاجية تسهم فى تشكيل أنماط متميز للعلاقات الاجتماعية . والمقصود بهذه العوامل الفنية المظاهر الطبيعية والبيولوجية المرتبطة بعملية الإنتاج ، فهى تتضمن « حجم المصنع ، أو المنشأة ، والاستقرار الموسمى أو الدورى لبعض الأنماط والتغيرات الفنية العديدة من حيث حجمها ، ونوعيتها ، ومعدلاتها » .

وإذا كانت الإجراءات الفنية للإنتاج تفرض على العمال مجموعة من التوافقات الفيزيقية ، مثل مقدار الجهد المطلوب من الكائن العضوى لأداء العمل ، إلا أن هذه الإجراءات تؤثر فى الأنشطة الإنسانية من عدة جوانب ، فهى تتحكم فى درجة تعقد تقسيم العمل ، وضروب التعاون . والاتصال ، والسلطة وغيرها من العوامل . ولقد امتد هذا التأثير إلى الأسرة فى المجتمع الصناعى بحيث أصبحت لها سمات متميزة ويؤكد ذلك كوتريل Cottrell فى دراسة له أجراها على عمال السكك الحديدية ، حيث يقول « إن المهنة تؤثر تأثيراً بالغاً فى العلاقات الاجتماعية لعمال السكك الحديدية ، فهى تؤثر على طبيعة العلاقات بين الزوج والزوجة ، وبين الأب وأبنائه ، كما أن مواعيد العمل تغير من عادات الأسرة خاصة ما تعلق منها بالمأكل ، والنوم والترويح . وبالإضافة إلى ذلك تحد المهنة من نشاطات الأسرة ، ومشاركتها الاجتماعية فى المجتمع المحلى »[٤١]

والواقع أن التوسع فى إستخدام الآلات فى المنشآت الصناعية ، قد أدى إلى إحداث تغيرات فى معظم جوانب الحياة الاجتماعية ، فقد أحدث ذلك نقصاً تدريجياً فى أعداد العمال التى تحتاج إليها المصانع ، مما أثر بدوره على العمالة بشكل مباشر ، كما أن استخدام الآلات فى الإنتاج قد أصبح لا يتطلب مهارة كبيرة من العمال ، مما أدى إلى تحويل العمال المهرة إلى عمال غير مهرة أو نصف مهرة . ولقد دعمت هذه الافتراضات مجموعة من الدراسات الواقعية . فقد لاحظ

فلويدمان F. Mann وريتشارد هوفمان R. Hoffman أنه قد ترتب على التشغيل الآلى للمصانع نقص فى درجة العزلة المكانية للعمال (٤٢) ، فى حين ذهب وليم فاونس W. Faunce إلى أن الآلية قد صاحبها نقص فى التفاعل بين جماعات العمل ، وصغر حجم تلك الجماعات نسبياً وازدياد فى معدلات الاتصال بين العمال ورؤساء العمال المباشرين ، أو بعبارة أخرى تعدلت صورة البناء الاجتماعى للتنظيمات الصناعية (٤٣) . ولقد دفعه ذلك إلى استخلاص نتيجة مؤداها : أن العمل الآلى يؤدى إلى تعديلات كبيرة فى المفاهيم التى شاعت فى علم الاجتماع الصناعى ، فلن نجد مثلا علاقة ارتباط جوهرية بين الروح المعنوية واللإنتاج ، أو طبيعة الجماعات غير الرسمية ومعاييرها وقيمها . . إلخ ، مثل هذا الموقف يفرض على علماء الاجتماع الصناعى ضرورة مراجعة المفاهيم المستخدمة حاليا .

والنتيجة التى تخلص إليها من ذلك كله هى أنه يتعين على عالم الاجتماع الاقتصادى الاهتمام بدراسة العوامل الاجتماعية والمتغيرات السوسيولوجية المرتبطة بعملية الإنتاج .

أما الجانب الثانى لعملية الإنتاج فيتمثل فى الأدوار المهنية Occupational Roles ولقد درج الاقتصاديون على النظر إلى هذه الأدوار وفقاً لمنطق العرض والطلب ؛ فهم يفترضون أن كمية العمل التى يعرضها الفرد فى السوق ترتبط ارتباطاً وظيفيًّا بالفائدة الاقتصادية التى يحصل عليها . ومعنى ذلك أن الفرد يحدد موقفه من العمل على أساس متغير واحد هو قيمة الأجر الذى يمكنه الحصول عليه من سوق العمل . بيد أن علم الاجتماع الاقتصادى يعتبر أن مثل هذه النظرة تنطوى على تبسيط شديد للظواهر الاجتماعية العديدة المرتبطة بعنصر العمل ، لأنها تتجاهل ما ينشأ بين العمال من علاقات اجتماعية معقدة ، وهى علاقات تنتج – إلى حد كبير – عن انتمائهم إلى جماعات العمل غير الرسمية . فالنقد الأساسى الذى يوجهه عالم الاجتماع الاقتصادى إلى النظرية الاقتصادية فى هذا الصدد يتمثل فى أنها قد اعتبرت العوامل الاجتماعية بمثابة « معطيات » ، على الرغم من أن هذه العوامل هى التى تتحكم فى العلاقة الوظيفية بين العمل والأجر .

ويستطيع عالم الاجتماع الاقتصادى أن ينظر إلى الأدوار المهنية فى ضوء المنظور السوسيولوجى لمفهوم « الدور » ، وهو منظور يختلف تماماً عن ذلك الذى تبناه الاقتصاديون . فالأدوار من وجهة النظر السوسيولوجية تشير إلى مجموعة متشابكة من النشاطات ، ترتكز على التفاعل مع البيئة الطبيعية . والثقافية والاجتماعية . وهذه النشاطات تنظم بدورها مجموعة من التوقعات Expectations ، ولكن هذه التوقعات لا تعنى مجرد القدرة على التنبؤ بالسلوك ، بل تشير إلى المعايير والجزاءات التى تحدد وتحكم استجابات الأفراد فى أدائهم لأدوارهم . كما تصاحب هذه

الأدوار مجموعة من الضغوط مثل الإحباط ، وصراع المعايير ، وصراع القيم ، مما يؤدى إلى استجابات معينة من جانب الأفراد قد يصاحبها تغيير فى اتجاهاتهم أو فى أنماط سلوكهم .

وفى ضوء ذلك يستطيع عالم الاجتماع الاقتصادى أن يحلل الأدوار المهنية داخل المنشأة الإنتاجية ، مثل أدوار المدير التنفيذى ، أو رئيس العمال ، أو الفنى ، أو العامل الماهر أو غير الماهر . . إلخ ليس فقط باعتبارها أدواراً مهنية تنشأ عن الحاجات التى تتطلبها العملية الإنتاجية ، بل باعتبارها أدواراً اجتماعية فى المحل الأول [٤٤] .

وبالإضافة إلى ذلك تختلف النظرة السوسيولوجية للتنظيمات الرسمية Formal Organizations عن نظرة الاقتصاديين تماماً . فعالم الاقتصاد ينظر إلى المنشأة باعتبارها تنظيماً تحكمه وتحركه فكرة تحقيق مزيد من الربح ، عن طريق تخفيض نفقة الإنتاج إلى أقصى حد ممكن . وتعتمد قدرة تحقيق المنشأة لهذا الهدف على العرض والطلب ، أو على عرض عوامل الإنتاج . ويهتم الاقتصادى بالإضافة إلى ذلك بتحليل نتائج المنافسة فى السوق على المنشأة ، ذلك أن القرارات التى تتخذها المنشأة تحكمها فى الواقع ظروف السوق . ويستطيع عالم الاقتصاد أن يحلل البناء الداخلى للشركة أو المنشأة فى ضوء تلك الظروف الاقتصادية البحتة [٤٥] .

ولقد وجهت انتقادات عديدة لتلك النظرة الاقتصادية للتنظيم ، وذلك فى ضوء البحوث الواقعية التى قدمت معلومات جديدة حول ديناميات البيروقراطية والقوى العديدة التى تمارس ضغوطاً على التنظيمات وأهدافها .

ولا شك أن الدراسة التى قدمها ماكس فيبر عن البيروقراطية تمثل نقطة انطلاق للبحوث والدراسات السوسيولوجية التى تناولت التنظيمات . فقد حدد فيبر العناصر الأساسية للتنظيم البيروقراطى وأهمها : التحديد الوظيفى للأدوار ، وتسلسل تلك الأدوار على نحو واضح ودقيق وفقاً للسلطة والمكانة الرسمية ، والاعتماد على القواعد والإجراءات الرسمية ، وتأكيد الكفاءة والتدريب ، والفصل التام بين ممتلكات التنظيم البيروقراطى والمتعلقات الشخصية لشاغل الوضع الاجتماعى ، الذى يتقاضى أجراً نظير أدائه لمهام وظيفته [٤٦] .

ويذهب فيبر إلى أن البيروقراطية هى نموذج للتنظيم يحقق أكبر قدر ممكن من الكفاءة فى الأداء . وذلك إذا ما قورن بغيره من النماذج التقليدية . ويرجع ذلك إلى ما يتوافر فيه من الترشيد Rationalisation فى اتخاذ القرارات .

ولقد حاولت كثير من البحوث الحديثة الكشف عن العوامل التى قد تؤدى إلى تعويق كفاءة التنظيم البيروقراطى ، فذهب ميرتون R. Merton إلى أن البيروقراطية تحيط نفسها باستمرار

بمجموعة من « الطقوس » وضرب من السلوك تفرض قيوداً كثيرة على السلوك البيروقراطى الرشيد [٤٧] . كما أوضح سيلزنيك P. Selznich وجولدنر A. Gouldner كيف تؤدى القيادة الفردية غير الملائمة إلى ظهور صراعات قد تؤثر على كفاءة التنظيم البيروقراطى [٤٨] . وكذلك كشف بيتر بلاو P. Blau عن دور المنافسة فى التنظيمات البيروقراطية فى خفض معدلات الإنتاج [٤٩] .

وبالإضافة إلى ذلك فقد كشفت البحوث السوسيولوجية عن أن صورة التنظيم الرسمى كما تعكسها خرائط التنظيم Organization Charts لا تعبر إلا عن جانب واحد فقط من التنظيم الحقيقى . فإلى جانب هذا التنظيم الرسمى . هناك دائماً تنظيم اجتماعى غير رسمى يتألف من الجماعات التى تنشأ عن التفاعل التلقائى بين أعضاء التنظيم . وتتميز هذه الجماعات غير الرسمية بالعلاقات الشخصية ، وصغر الحجم ، وظهور أنساق للمكانة . وأدوار ، وقيم ، ومعايير غير رسمية . ويهدف هذا التنظيم إلى تحقيق مجموعة من الوظائف تتمثل فى تحقيق التماسك بين أجزاء التنظيم ككل ، وتدعيم إحساس الفرد بالتكامل مع التنظيم . فضلا عن تيسير عمليات الاتصال التى قد تعوقها القنوات الرسمية [٥٠] .

وخلاصة القول إن تحليل التنظيمات البيروقراطية يتطلب الاستعانة بمجموعة من المتغيرات السوسيولوجية تمكننا من وصف خصائص البناء الاجتماعى وتفسيره ، كالدور ، والاتصال ، والمعايير ، والصراع ، وتكوين الجماعات والزمر ، وظهور الأيديولوجيات وغيرها ، وهى متغيرات تعبر عن ظواهر يعتبرها الباحثون « نتائج غير متوقعة » تتحكم فى تحقيق وإنجاز الأهداف الرسمية التى تسعى التنظيمات البيروقراطية إلى تحقيقها [٥١] .

أما العملية الاقتصادية الثانية فهى التبادل والتوزيع . ويتلخص المنظور الاقتصادى للتبادل فى أن تبادل السلع والخدمات يتعين أن يتم فى نطاق السوق ، وبالتالى ينبغى تحليل هذه العملية فى ضوء مقولات اقتصادية خالصة كالعرض والطلب ، والفائدة ، والأثمان ، والربح ، والعائد ، والتقدير للمنفعة الاقتصادية .

بيد أن التحليل المقارن لنظم التبادل والتوزيع يكشف لنا عن مواقف عديدة يصعب فيها دراسة هذه النظم دون الإشارة إلى السياق الاجتماعى والثقافى الذى يظهر فيه . فقد جمع علماء الأمثروبولوجيا الاقتصادية بيانات أثنوجرافية هائلة حول نظم للتبادل لا ترتبط بنظام السوق ، أو غيره من مقولات الاقتصاد الكلاسيكى . ومن أشهر هذه الدراسات تلك التى أجراها كارل بولانى K. Polany وكونارد أرنسبرج c. Arensberg وهارى بيرسون H. Pearson

على عدة مجتمعات فى الهند ، والمكسيك ، واليابان واليونان [٥٢] . والواقع أن هذه الدراسة تشكل انتقاداً مريراً لنظرية الاقتصاد الكلاسيكى وخاصة التفسير الذى تقدمه لنظم التبادل .

ولقد استطاع الباحثون تصنيف صور التبادل الاقتصادى على أساس الشواهد التى جمعتها الدراسة السابقة إلى ثلاث فئات أساسية : الفئة الأولى تضم أنماط التبادل الشعائرى والذى يطلقون عليه Reciprocative وهو تبادل الهدايا بين العائلات والعشائر ، والقبائل ، مثال ذلك التبادلات التى حللها مالينوفسكى ومارسيل موس . كما تتضمن هذه الفئة أيضًا أنماط التبادل التى تتم فى القرى بين القرويين فى أوقات الحصاد ، مثل تبادل المساعدات فى العمل . ويرى بولانى وزملاؤه أن المفاهيم الاقتصادية المألوفة كالأثمان والأجور . . إلخ ، لا تصلح لتفسير هذه الأنماط وتحليلها ، ذلك أن تبادل السلع والخدمات فى هذه المواقف مرتبط فى الواقع بالتقاليد الاجتماعية والعادات الموروثة . والمبدأ الذى يحكم هذه التبادلات هو تحقيق التوازن بين الأطراف المتبادلة فى المدى البعيد .

والفئة الثانية تتضمن ما يسمى بإعادة التوزيع Redistributive ويشير هذا النمط من النشاط الاقتصادى إلى تقديم أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات إلى مصدر معين (عادة ما يكون الحكومة) ليتولى إعادة توزيعها من جديد على طوائف الشعب المختلفة . وقد عرض بولانى وزملاؤه أمثلة عديدة لهذا النظام فى أساس اجتماعى فى المحل الحضارات القديمة فى آسيا وأفريقيا . والأساس الذى يحكم هذه التبادلات هو الأول ، لأنها تهدف فى نهاية الأمر إلى تحقيق نوع من العدالة فى التوزيع .

أما الفئة الثالثة والأخيرة فهى خاصة بأنماط التبادل التى تسود فى المجتمع الحديث وتشير إلى تبادل السلع والخدمات فى الأسواق . والتى تحكمها مبادئ اقتصادية مثل نظرية الأثمان ، والمساومات على الربح الاقتصادى .

ويرى بولانى وزملاؤه أن النظرية الاقتصادية الحديثة لا تصلح إلا لدراسة أنماط التبادل التى تتضمنها الفئة الثالثة . ومعنى ذلك أنه يتعين إدخال تعديلات جوهرية على الافتراضات الاقتصادية ، حتى تتمكن النظرية الاقتصادية من تحليل الأنماط المختلفة من التبادل ، بدلا من اقتصارها على تفسير نمط واحد . وتقتضى تلك التعديلات من الباحث الاقتصادى ، أن يدخل فى اعتباره عند دراسة الظاهرة الاقتصادية مجموعة من النظم الاجتماعية كالأسرة ، والقرابة ، والنظام السياسى والتدرج الطبقى ، وهى ظواهر ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالنشاط الاقتصادى .

وقد يساعد على تحقيق ذلك افتراضنا أن المتغيرات السوسيولوجية ترتبط أيضاً بنظم التبادل

الحديثة التى تحكمها نظرية الأثمان ، والأجور ، ونظام السوق ، وغيرها من المفاهيم الاقتصادية . ونستطيع أن نلمس ذلك بوضوح إذا حاولنا أن نقدم تحليلاً موجزاً لنظام السوق .

ويمكن أن نقسم الأسواق إلى ثلاثة نماذج أساسية هى : سوق العمل Labor Market وسوق المنظم The Market For Entreprenurial Service وسوق السلع الاستهلاكية Market For Consumer أما فيما يتعلق بسوق العمل . فنجد أن الفكرة الأساسية التى تحكم توازنه هى فكرة الأمن الاجتماعى [٥٣] ، وهى التى تفسر إصرار العمال باستمرار على تحقيق عمالة كاملة . ومقاومتهم الشديدة للبطالة ، ذلك أن فقدان الدخل أو نقصانه يعنى عدم القدرة على القيام بالمسئوليات الاجتماعية العديدة ، وبخاصة مسئوليات الأسرة الحديثة [٥٤] . ومعنى ذلك أن هناك مبدأ اجتماعيا يتحكم فى سوق العمل يتلخص فى « ضرورة الاحتفاظ باستقرار نسبى فى الأجور والعمالة . حتى يتمكن العمال من القيام بمسئولياتهم الاجتماعية » .

أما سوق المنظم فهو فى جوهره سوق للعمل ، إلا أن عمل المنظم فيه له نوعية خاصة . لأنه قائم على المخاطرة التى يتعرض لها فى محاولته لإعادة تنظيم عوامل الإنتاج ، إلى جانب قدرته على المبادأة والتجديد فى الأنماط التقليدية للإنتاج ، ومعنى ذلك أن المنظم يشغل مكانة بارزة فى النمو الاقتصادى .

وعلى ذلك يحاول الباحثون تفسير هذه القدرة على التنظيم فى ضوء عوامل اجتماعية . ويعتبر ماكس فيبر أظهر من قدم لنا تلك التفسيرات . فهو يرى أن نمو الرأسمالية الحديثة ، وما تضمنته من نمو ملحوظ فى القدرة التنظيمية كان نتيجة مصاحبة لانتشار مجموعة من القيم النابعة عن العقيدة البروتستانتية ، والتى تشجع النشاط الاقتصادى ، وتحث على المبادأة فيه . وفضلا عن ذلك فقد ذهب بعض الباحثين إلى أن القيم القومية تؤدى دوراً هاما فى النشاط الاقتصادى . فقد لاحظ فان ديركروف Van der Krofe مؤسسا أفكاره على التجربة الأندونيسية « أن النزعة القومية فى أندونيسيا قد عوقت نشاط المنظم ، نتيجة للمشاعر البغيضة التى حملها هذا الشعب ضد الهولنديين والصينيين ، وهى التى جعلتهم يفقدون الثقة فى المنظم ، لأنه أصبح مرتبطاً بالاستغلال ، ولذلك أصبح الأندونيسيون لا يتوقعون أن تسهم الدولة فى النشاط الاقتصادى ، بقدر ما تحقق لهم مزيداً من الأمن من خلال توفير العمل فى جهاز الدولة البيروقراطى » [٥٥] .

غير أن بعض الباحثين ذهبوا إلى أن القيم الثقافية ليست كافية وحدها لتفسير نشاط المنظم ، ذلك أن التنشئة الاجتماعية تقوم بدور أساسى فى تثبيت دوافع وحوافز ممارسة النشاط

الاقتصادى ، هذا بالإضافة إلى دور البناء الاجتماعى ، وما يؤكده المجتمع من جزاءات تترتب على ممارسة النشاط الاقتصادى .

أما فيما يتعلق بسوق السلع الاستهلاكية ، فمن الملاحظ أنه قد صاحب النمو المتزايد فى الإنتاج الكبير ، وتنوع السلع فى الأسواق ، اهتمام ملحوظ باستخدام أساليب الدعاية ، وتقديم التيسيرات المختلفة ، للتأثير على المستهلكين . وكان ذلك نتيجة لاختفاء المساومات على الأسعار ، وظهور نظام السعر الموحد للسلع الاستهلاكية .

وإذا ما انتقلنا إلى العملية الاقتصادية الثالثة وهى الاستهلاك وجدنا أمامنا مجموعة من النظريات الاقتصادية والدراسات السوسيولوجية الواقعية . فقد شاعت النظرية النفعية فى الفكر الاقتصادى لتفسير الاستهلاك خلال القرن التاسع عشر . والفكرة الأساسية التى تقوم عليها هذه النظرية تتلخص فى أنه برغم أهمية الحاجات الإنسانية كعامل مؤثر فى إنتاجية السلع وتوزيعها ، إلا أن هذه الحاجات لا يربطها شكل نمطى محدد ، بمعنى أنها تتميز بالعشوائية والتنوع . ولذلك يتعين اعتبارها بمثابة « معطيات » أو عوامل ثابتة فى التحليل الاقتصادى [٥٦] .

ولقد حاول ألفرد مارشال A. Marshall أن يدخل بعض التعديلات على النظرية الكلاسيكية للطلب . حين أبدى قليلا من الاهتمام بدراسة بعض الأفكار السيكولوجية والاجتماعية . ثم ذهب بعد ذلك فى تحليله للحاجات الإنسانية ، إلى أنها تعتمد بدرجة بعيدة على الأنماط الثقافية والاجتماعية . فحضارة المجتمع كما يقول تسهم فى تحديد حاجات الأفراد والطلب على السلع . على أن ثورشتاين فيبلين T. Veblen كان أكثر وضوحًا من مارشال فى تأكيده لدور العوامل الاجتماعية فى تحديد نمط الاستهلاك . وذلك حين ذهب إلى أن ثمة مجموعة من العوامل تكمن وراء الحاجات الفردية وتحديد طبيعة الطلب . فأثرياء المجتمع ينفقون ثروتهم على نحو معين ، يرمز لوضعهم الطبق ويميزهم عن بقية أعضاء المجتمع . وعلى الرغم من أن فيبلن لم يصغ أفكاره بطريقة منظمة ، إلا أنه كان من أكثر من اهتموا بإبراز أهمية العوامل الاجتماعية فى ذلك الوقت [٥٨] .

والواقع أن الدراسات الحديثة للاستهلاك ، والتى ازدهرت بعد دراسات باريتو Pareto جون هيكز Hicks وكينيز ، أخذت تؤكد أهمية العوامل الاجتماعية فى تحليل عملية الاستهلاك . فقد ذهب ديوسنبرى Dusennbry إلى أنه من الضرورى أن ندخل المتغيرات السوسيولوجية عند صياغة نظرية الطلب [٥٩] ، كما أكد ميلتون فريدمان Friedmann أهمية العمر وبناء الأسرة فى تشكيل أذواق الأفراد [٦٠] ، أما دراسات جورج كاتونا Katona فقد

كانت تمثل رفضًا تاما للنظرية الاقتصادية فى الاستهلاك . وذلك حينما ذهب إلى أنه من الخطأ البالغ . بل من العبث أن نحاول صياغة افتراضات حول السلوك الاقتصادى دون أن نقوم بإجراء دراسات واقعية تمكننا من وصف السلوك الفعلى . وفى ضوء ذلك حاول أن يجرى مجموعة من الدراسات التجريبية لقياس اتجاهات الأفراد نحو الإنفاق ، والادخار ، مستخدمًا طريقة المسح[٦١] ، ولقد أدت به هذه البحوث إلىالتوصل إلى مجموعة من الارتباطات بين الاتجاهات ومستوى الدخل ، وإلإنفاق ، وإن كان من ذلك لم يستطع أن يقدم لنا نظرية تفسر سلوك المستهلك تتميز بالقدرة على شمول متغيرات تتصل بالبناء الاجتماعى .

ولاشك أن مثل هذه الدراسات سوف تقدم لنا – فى المدى البعيد – أساسًا واقعيًا لصياغة نظرية سوسيولوجية تفسر سلوك الاستهلاك . إلا أننا مع ذلك نتصور أن إقامة مثل هذه النظرية تتطلب تكاملا بين مجموعة من الخطوات الأساسية . فعلينا أولا : أن نحصل على أكبر قدر ممكن من البيانات الواقعية التى تمكننا من الوقوف على العوامل المؤثرة فى تنوع طلب المستهلك وتباينه . وثانيًا : أن تتجه الدراسات نحو التركيز على متغيرات تتصل بالبناء الاجتماعى كالعمر . وحجم الأسرة ، والملكية ، والمكانة الاجتماعية ، والطبقة ، والمركز الاقتصادى ، والمهنة ، ودرجة التحضر ، باعتبارها عوامل تؤثر فى اتجاهات سلوكى الإنفاق والادخار ، وتحديد نوعية الطلب ، ثم علينا بعد ذلك أن نصنف تلك المتغيرات السوسيولوجية وأن نصوغها فى نماذج محددة وواضحة بحيث تصبح صالحة لتفسير سلوك المستهلك .

على أننا نستطيع أن نخلص بعد هذا العرض للعمليات الاقتصادية ، إلى أن علم الاجتماع الاقتصادى ينطوى على عديد من المتغيرات الملائمة القادرة على تفسير أنماط السلوك الاقتصادى الخالصة . كما أن لدينا الآن قدرًا هائلاً من البيانات التى كشفت عنها البحوث الإمبيريقية . ومع ذلك فإن أكثر ما يعانى منه علم الاجتماع الاقتصادى هو النقص البين فى الجهود العلمية الضرورية لتصنيف تلك المتغيرات ، وتنظيمها فى نماذج صالحة لتفسير السلوك الاقتصادى . ومثل هذا الموقف يجعلنا نذهب إلى أننا لسنا فى حاجة إلى مزيد من البحوث ، بقدر ما نحتاج فى الوقت الراهن إلى مراجعة نظرية ، وصياغة منطقية ، للنتائج المتفرقة المتناثرة التى انتهت إليها البحوث بحيث نتمكن من تنظيمها فى إطار نظرى تصنيفى يكمل القصور الذى تعانى منه النظرية الاقتصادية .

المراجع والتعليقات

(١) Taylor. D.H.; A History of Economic Thought, (N.Y., Mac-Graw-Hill, 1960) p.82.

(٢) نشر كتاب « ثروة الأمم » Wealth of Nations ويلاحظ أن إشارتنا هنا مقصورة على الطبعة الحديثة لكتاب :

Adam Smith, Inquiry Into the Nature and Cases of the Wealth of Nations. (N.Y., The Modern Library, 1937).

(٣) Marx. K. Critique of Political Economy; (N.Y., International Library, 1904), p. 11.

(٤) See, Keynes, General Theory of Employment, Interest, and Money, (N.Y.; Harcourt, Brace 1936).

وانظر كذلك معالجة واضحة وحديثة فى :

Alvin. H. Hansen; A Guide to Keynes, (N.Y.; Mc Graw-Hill, 1953.

(٥) Keynes; op. cit., p. 166.

(٦) Spencer, H. The Principles of Sociology; Vol. III, (London; Williams and Norgate, 1897) p. 484.

(٧) Durkheim; The Divison of Labor in Society. Sompson (Trans.), Published in, 1933.

وقد نشرت أحدث طبعة لهذا الكتاب عام ١٩٤٩ :

(٨) Weber. M; The Methodology of Social Sciences, (Glencoe, III, The Free Press, 1949), pp. 90-93.

(٩) Ibid; pp. 93, 101-103.

(١٠) Gerth. H; & Mills. W.C., (Trans. & eds,) From Max Weber Essays in Sociology (N.Y., Oxford University press, 1958), pp. 67-68.

(١١) Firth. R., Elements of Social Organization; (London; Watts, 1957). pp. 122-123.

(١٢) Malinowski, Argonauts of the Western Pacific, (London, Routledge & Kegan Paul, 1922) pp. 158-167 see Also, Molinowski, Coral Gardens and their Magic (London: Allen & Unwin, 1935.

Mauss. M. The Gift; (Glencoe, III, The free press, 1954).

(١٤) Ibid., pp. 70-77.

(١٥) Ibid., pp. 76-78.

(١٦) Samuelson. P.A., Economics: An Introductory Analysis; 5th. ed. (N.Y., Mc Graw-Hill, 1967) p.6.

(١٧) Ibid; p. 15.

(١٨) Lester, R. Labor and Industrial Relations: A General Analysis, (N.Y., Macmillan, 1951) p. 53.

(١٩) قارن هذا التعريف بتعريف ولبرت مور لعلم الاجتماع الصناعى – الذى يعد فرعًا من علم الاجتماع الاقتصادى حيث يقول التعريف الأخير : « إن ميدان علم الاجتماع الصناعى .. يتمثل فى تطبيق مبادئ علم الاجتماع الملائمة للوضع الصناعى وظروف الإنتاج ، وأسلوب الحياة فى الصناعة » .

See, Moore, Industrial Sociology: Status and Prospects, American Sociological Review; 1948. 13:383.

(٢٠) للوقوف على المعانى الخاصة بهذه الميادين انظر :

Clark Kerr. & H. Hisher, Plant Sociology: The Elite and The Aborigines", in Komarovsky (ed.),

Common frontiers of the Social Sciences, (Glencoe. III.: The Free Press, 1957). pp. 284-286. Edward Gross. Work and Society (N.Y. Crowell, 1958). p. 45 Miller & Form. Industrial Sociology. (N.Y., Harper, 1957). pp. 14-23.

(٢١) للوقوف على تلخيص موجز للبحوث التى تناولت الروح المعنوية والدافعية فى الصناعة انظر :

Katz, D. "Morale and Motivation in industry" In Wayne Dennis, et al, Current Trends in Industrial Psychology, Pittsburgh: University press, 1949), pp. 145-170.

(٢٢) Relevant works include: The protest Ethic and the Spirit of Capitalism (London: Allen & Unwin 1948); The Religion of China (Glencoe. III: The Free Press, 1959); The Religion of India (Glencoe, III: The Free Press, 1958).

(٢٣) Cf. Bellah. R.N. Tokugawa Religion, (Glencoe, III: The Free Press, 1957), Lennedy. R, Jr., The Protestant Ethic and The Parsit" American Journal of Sociology, 1962, 68 : 11-20.

(٢٤) Social and Demographic Aspects of Economic Development in India. In Simon Kuznets, Wilbert. E. Moore, and Joseph. Spengler, (eds.) Economic Growth: Brazil, India, Japan, (Durham:Duke University Press, 1955). p. 294.

(٢٥) Hoselitz. B., Non-economic Barriers to Economic Development" Economic Develo-pment and Cultural Change (1952-1953), 1 : 9 Hoselitz, Nationalism, Economic Development and Democracy". Annals of The Academy of Political and Social Science (May, 305 : 1--11.e.

(٢٦) Bendix. R., Work and Authority in Industry, (N.Y., Wiley, 1956) see Also. Bendix, "Industrialization, Ideologies and Social Structure", American Sociological Review (1959, 24: 163— 632.

(٢٧) Kornhauser, Dubin, and Ross. M., "Problems and Viewpoints" in Industrial Con-flict (N.Y.: MacGraw Hill, 1954. pp. 18-19.

(٢٨) Stone. R., "Conflicting Approaches to the Study of Worker-Manager Relations", Social Forces (1952-1953), 31: 117-124.

(٢٩) يمثل هذا الموقف جون دانلوب J.T.Dunlop فى دراسة المعنوية :

Wage Determination under Trade Unions; (N.Y., Augusts M.: Kelley 1950).

(٣٠) ترتبط هذه المدرسة بأفكار سى . بيرلمان Selig perlman والذى عرض أفكاره متكاملة لأول مرة فى الدراسة الآتية :

A Theory of The Labor Movement, (N.Y., Macmillan, 1928).

(٣١) للتعرف على هذه التفسيرات فى ضوء سلوك العمال البريطانيين إبان الثورة الصناعية انظر :

Smelser N; Social Change in The Industrial Revolution; (Chicago: University Press, 1959) pp. 389-399.

31 Ross. A.M. & Irwin. D.; "Srtike Experience in Five Countries 1927-1947: An Interpretation Industrial and Labor Relations Review (1950-1951 4; 233-342. See Also Ross, Trade Union Wage Policy (Berkeley University of California Press, 1948).

(٣٢) Dunlop. J. & whyte W.F., Frame work For The Analysis of Industrial Relations: Two views". Industrial and Labor Relations Review, (1949-1950), 3 : 383-401. Schneider L. & Lysgaard. S., "Deficiency and Conflict in industrial Sociology". American Journal of Sociology (1952-1953). 12 : 49- 61.

(٣٣) Hoselitz. B; "Sociological Aspects of Economic Growth; (Glencoe III.: The Free Press, 1960) pp. 85- 114.

(٣٤) See Mills. The Power Elite (N.Y. Oxford university Press, 1956) And The Causes of World War III (N.Y., Simon and Schuster, 1958).

(٣٥) Hunter. F.; Community Power Structure, «Chapel Hill. : University of North Carolina Press, 1953».

(٣٦) Miller. D; "Industry and Community Power Structure: A Comparative Study of an American and English City", American Sociological Review; «1958», 23. 9-15.

(٣٧) Nimkoff, M.F. & Middleton. R; "Types of Family and Types of Economy" American Journal of Sociology; «1960-1961», 66 : 215225.

(٣٨) Abegglen. J. C., "Subordination and Autonomy attitudes of Japanese Workers". American Journal of Sociology, «1957-1958», 63 : 181-189.

(٣٩) Levy. M., The Family Revolution in Modern China (Cambridge: Harvard University Press, 1949) pp. 350-365.

(٤٠) Siegel. A; "The Economic Environmet in Human Relations Research" in. Conard. A, et al (eds.) Research on Industrial Human Relations: A Critical Appraisal, (N.Y. Harper, 1957) 0. 89. See Also, Moore. W; Industrial Relations and The Social Order, rev. ed. (N.Y., Macmillan, 1951) p. 217.

(٤١) Cottrell., F. The Railroader; Stanford: (Stanford University Press, 1840). pp. 76-77.

(٤٢) Mann. F. & Hoffman. R. Individual and Organizational Correlates of Automation, Journal of Social Issues, (1957), 12 : 11p.14.

(٤٣) Faunce. W, Automation in The Automobile Industry: Some Consquences For Inplant Social Structure, American Sociological Review, 1958, 23. 403-406.

(٤٤) See, Barnard; C.; The Functions of Executive, (Cambridge: Harvard University Press, 1958) Also His "The Nature of Leadership" In Barnard, Organization and Management (Cambridge; Harvard University Press. 1956. pp. 80-100. Also Gordon. R., Business Leadership in The Large Corporation (Washington, D.C., Brookings Institution, 1945.

(٤٥) Papendreou "Some Basic Problems in The Theory of The Firm" In Barnard, Haley (ed., A Survey of Contemporary Economics. Vol. II, (Homewood, III: Irwin, 1952- pp. 186-219.

(٤٦) Weber, "Bureaucracy", In Gerth & Mills, (eds-From Max Weber, (N.Y., Oxford Univer. Press, 196- 216.

(٤٧) Merton. R.K. "Bureaucratic Structure and Personality; in " Social Theory and Social Structure, revised and enlarged edition, (Glencoe, III, The Free Press, 1957-pp. 195-206

(٤٨) Gouldner. A; Patterns of Industrial Bureaucracy, (Glencoe, III: The Free Press.

(٤٩) Sebznick. P., Leadership in Administration, (Evanston, III. Row Peterson, 1957).

(٥٠) Blau. P., "Co-operation and Competition in a Bureauracy", American Journal of Sociology, (1936- 1954), 59 : 530-535.

(٥١) Barnard; The Functions of Executive, op. cit; p. 122.

(٥٢) March. J., & Simon H with The Collaboration of Harold Guetzkow, Organizations, (N.Y., Wiley, 1958). pp. 36-47.

(٥٣) Trade and Market in The Early Empires (Glencoe, III: The Free Press and The Falcon's Wing Press, 1957).

(٥٤) Loyed G. Reynolds, Labor Economics and Labor Relations. 3rd ed. (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, 1960). pp. 10-12.

(٥٥) Parsons. T; & Smelser. N; Economy and Society (Glencoe, III: The Free Press, 1956) pp. 53-56.

(٥٦) Justus. M. Van der Kroef, "The Indonesian Entrepreneur: Images, Potentalies and Problems., American Journal of Economics and Sociology, (1959-1960, 19 413-425.

(٥٧) Personal Influence (Glencoe, III: The Free Press, 1955.

وانظر كذلك الدراسة التى حاولت أن تتبع مساهمات فبلن ، إلى جانب دراسة خصائص الاستهلاك .

Veblen, Theory of The Leisure Class, (N.Y. Modern Library, 1934.

(٥٨) Harvy Leibenstein, "Bandwagon: Snob, and Veblen Effects in The Theory of Consumer Demand, Quarterly Journal of Economics (1950) 64: 183- 207.

(٥٩) Income, Savings, and The Theory of Consumer Behaviour, (Cambridge, Harvard University Press, 1949,

(٦٠) A Theory of The Consumption «Princeton, University Press, 1957-

(٦١) Psychological Analysis of Economic Behavior, (N.Y., McGraw-Hill, 1951). Chap. III.